



## تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في قسم علم المعلومات: جامعة الملك سعود نموذجاً (الدراسة الأولى/ الإطار النظري)

د. عبدالله بن حسن الشهري، أ.د. هاشم فرحات سيد، د. معتصم بن عبدالرحمن الفضل  
[ahlashehri@ksu.edu.sa](mailto:ahlashehri@ksu.edu.sa) [hsayed@ksu.edu.sa](mailto:hsayed@ksu.edu.sa) [malfadhel@ksu.edu.sa](mailto:malfadhel@ksu.edu.sa)  
 قسم علم المعلومات، جامعة الملك سعود

د. فادي السيد العربي العباسي  
[fadvtaha2006@edu.ps](mailto:fadvtaha2006@edu.ps)

جامعة بورسعيد، مصر ومستشار عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض

### المستخلص:

تمثل هذه الدراسة الجزء الأول من مشروع بحثي متكامل يهدف إلى تطوير برامج الدراسات العليا في علم المعلومات، وتختص بتقديم الإطار النظري اللازم لعملية التطوير. وتطلق هذه الدراسة من إشكالية تتمثل في ندرة النماذج المنهجية الموثقة عربياً لتصميم وتطوير البرامج الأكاديمية على مستوى الماجستير، والحاجة الملحة لمواكبة التحولات الجوهرية في التخصص والتغيرات التي تحيط به، وهدفت الدراسة إلى تأصيل الأسس المفاهيمية للتطوير، وتحديد الركائز المعيارية التي تضمن جودة البرامج ومواءمتها للمتطلبات المجتمعية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في مراجعة الإنتاج الفكري السابق، ومراجعة المعايير العالمية في المجال، وتحديدًا معايير جمعية المكتبات الأمريكية (ALA)، ومعايير جمعية المكتبات البريطانية (CILIP)، ومعايير الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، والإطار الوطني للمؤهلات (NQF-SA)، وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج نظري يركز على أربعة أبعاد أساسية لتطوير برامج الماجستير هي: التقييم التشخيصي للبرامج المتاحة، والمواءمة مع المعايير المهنية الدولية، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل، والامتثال لمعايير الاعتماد الأكاديمي. وتكمن قيمة هذه الدراسة في تقديمها إطاراً مرجعياً يؤسس منهجياً للدراسة الثانية (التطبيقية)، ويوفر للمؤسسات الأكاديمية خارطة طريق لتقييم برامجها في مرحلة الماجستير وتحديثها.

الكلمات المفتاحية: تطوير، برامج الماجستير، علم المعلومات، جامعة الملك سعود، الاعتماد الأكاديمي، الإطار الوطني للمؤهلات، سوق العمل.



## Abstract:

This study constitutes the first part of a comprehensive research project aimed at developing graduate programs in Information Science, focusing on establishing the necessary theoretical framework for the development process. The study addresses the problem of the scarcity of methodologically documented models in the Arab context for designing and developing Master's level academic programs, alongside the urgent need to keep pace with fundamental transformations and surrounding changes within the discipline. The study aimed to ground the conceptual foundations of development and identify the standard pillars that ensure program quality and alignment with societal requirements. To achieve this, the study adopted an analytical approach to review previous literature and global standards in the field, specifically those of the American Library Association (ALA), the Chartered Institute of Library and Information Professionals (CILIP), the Saudi National Center for Academic Accreditation and Evaluation (NCAAA), and the National Qualifications Framework (NQF-SA). The study concluded with the construction of a theoretical model based on four fundamental dimensions for developing Master's programs: diagnostic assessment of existing programs, alignment with international professional standards, responsiveness to labor market requirements, and compliance with academic accreditation standards. The value of this study lies in providing a reference framework that methodologically grounds the second (applied) study and offers academic institutions a roadmap for assessing and updating their Master's level programs.

**Keywords: Development, Master's programs, Information Science, Academic accreditation, National Qualifications Framework (NQF-SA), Labor market.**

## أولاً: مقدمة الدراسة

تكتسب برامج الدراسات العليا أهمية كبرى، بل استراتيجية؛ لأنها تعد منفذاً لتحقيق جانباً كبيراً من الجوانب التي ترتبط بإحدى وظائف الجامعة الأساسية، وهي وظيفة البحث العلمي، حيث يتم بها تنمية رأس المال البشري البحثي وتهيئته لإنتاج البحوث العلمية، ومن ثمَّ تحويل منتجاتها إلى حلول تطبيقية، تخدم برامج التنمية في المجتمع، ولن نكون مبالغين إذا ما وقفنا على السياق السعودي أنها تدعم تحقيق مستهدفات (رؤية ٢٠٣٠)، والاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار.



ويعد مجال علم المعلومات من المجالات الحيوية التي شهدت تحولات جوهرية، متجهة من التركيز التقليدي الذي ارتبط بها على حتى قبيل نهاية القرن العشرين الميلادي، إلى مجالات حديثة مثل: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنشطة مؤسسات المعلومات الحديثة، وخاصة في مجال استرجاع المعلومات، ومجالات أخرى ذات أهمية وأكثر ارتباطا بتوجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة، مثل: حوكمة البيانات، وسياسات المعلومات، وتنظيم المعرفة وإدارتها، وغيرها من مجالات حديثة وتوجهات بحثية أكثر ارتباطا بالتعامل مع التقنيات الحديثة والناشئة، ولا شك أن هذه التحولات تفرض ضرورة المراجعة المستمرة والتطوير الحتمي لبرامج الدراسات العليا التي تقدم في سياق مؤسساته الأكاديمية، وذلك لضمان ان تعكس مناهج والتوجهات البحثية لتلك البرامج أحدث التغييرات في الممارسات المهنية على المستوى الوطني، وبما يوائم التوجهات الجارية في نظيراتها على المستوى الدولي.

### ثانيا: مشكلة الدراسة

على الرغم من إدراك أهمية التطوير والتحديث لبرامج الدراسات العليا، فقد بدت الصورة غير واضحة حول واقع تلك البرامج القائمة والمستهدفة، سواء من حيث بنيتها أو أثرها وفعاليتها، أو سبل تصميمها وتطويرها، وهو ما يجسد أن ثمة شعور متزايد لدى المعنيين بأمر الدراسات العليا والمهتمين بشؤونها في المجالات العلمية كافة أو في مجال علم المعلومات خاصة. وهذا الشعور يبدو أكثر إثارة للاهتمام عندما توضع مثل هذه القضية في محل النقاش والدراسة، وبالرغم من توافر أعداد كبيرة من الدراسات التقييمية لبرامج ماجستير، لكن القليل منها ركز على منهجية تصميم تلك البرامج القائمة من حيث فلسفتها وبنيتها وتكامل عناصرها هذا من جهة أولى، كذلك أظهرت مراجعة هذه الدراسات التقييمية، من جهة ثانية، أنها تناولت التقييم بعد التنفيذ، ولم تعالج بعمق مراحل التصميم البنائي للبرامج، كما تأكد لنا، من جهة ثالثة قلة الدراسات العلمية التي توثق منهجية برنامج قائم وشامل ومحكم وإجراءات تطويره، وبخاصة في هذا المجال الذي يعد من أكثر المجالات سريعة التغير.

وأمام هذه الملاحظات بدت أن ثمة فجوة بحثية حقيقية تحتاج إلى دراسة منهجية لتستجلي حقيقتها وتسعى نحو معالجتها، وعند الاقتراب من معالجة تلك الفجوة، تبين أن لها بُعدين: بُعداً منهجياً وآخر تطبيقياً. فأما البُعد المنهجي فيتجسد في تلك الملاحظات التي أمكن تسجيلها على الدراسات التقييمية التي تناولت برامج الدراسات العليا القائمة في كثير من الجامعات وعلى النحو الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، وعلى



النحو التفصيلي الذي سنقدمه في سياق المنطقي في فقرة لاحقة من الدراسة، وأما البُعد التطبيقي للفجوة البحثية فقد تمثل في أمرين، الأول منهما: غياب نموذج عربي محكم لتصميم برامج الدراسات العليا يستند إلى فلسفة متكاملة، ويراعي الخصوصية العلمية، ويستفيد من المعايير العالمية في الوقت ذاته، وأما الأمر الثاني: فقد تجسد فيما أشارت إليه عملية تقييمية أولية للبرنامج القائم، وهي عدم الاتساق الكامل بين مخرجاته والأولويات والاحتياجات التي يفرضها سوق العمل في واقعه الحديث، وهو ما أوجب حذف مقررات ذات ارتباط ضعيف بسوق العمل، ومعالجة المجالات التخصصية الحديثة .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن هذه الدراسة جاءت محاولة لسد هاتين الفجوتين، بتقديم رؤية لآلية تقييم برامج الماجستير القائمة والمستهدفة وتطويرها، من جهة أولى، وتقديم خطة محدثة ومطورة لبرنامج ماجستير قائم بالفعل وتقديم رؤية لتوثيق النموذج الإجرائي والتطويري الذي اعتمد عليه في هذا الصدد من جهة أخرى، بما يضمن مواءمته مع المعايير الوطنية والدولية.

### ثالثاً: تساؤلات الدراسة

في إطار الطرح السابق الذي تركز على إظهار الفجوة البحثية التي انطلقت منها فكرة هذه الدراسة، يمكن القول إنها تتمحور حول تساؤل رئيس، هو "ما الإطار المنهجي والإجرائي الأمثل لتطوير برنامج ماجستير في علم المعلومات لضمان مواكبته للمستجدات العالمية ومتطلبات سوق العمل المحلي، وكيف يمكن بناء خطة دراسية محدثة تعالج الفجوات التخصصية الحالية؟" ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية عديدة، أهمها:

١. ما الركائز الأساسية التي يجب أن تبنى عليها خطط التحديث والتطوير للبرنامج الماجستير القائمة، لتكون متوافقة في مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل في كافة المجالات، وفي مجال علم المعلومات بخاصة؟
٢. ما واقع برنامج الماجستير الحالي الذي يقدمه قسم علم المعلومات، وما نقاط القوة ومواطن الضعف التي تعتريه، في ضوء معايير الجودة والاعتماد التي تتبناها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، من وجهة نظر الملحقين والخريجين منه؟
٣. ما المراحل الإجرائية التي يجب أن تتبع لتنفيذ خطة التقييم والتطوير لبرامج الدراسات العليا وعلى مستوى الماجستير تحديداً في كافة المجالات، وفي مجال علم المعلومات بخاصة؟



#### رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد الركائز الأساسية التي يجب أن تبنى عليها خطط التحديث والتطوير لبرنامج الماجستير الحالي لتأتي متوافقة مع معايير الجودة والاعتماد ومتسقة مع سوق العمل في كافة المجالات، وفي مجال علم المعلومات بخاصة.
٢. تشخيص الوضع الراهن وتقييمه لبرنامج الماجستير الحالي الذي يقدمه قسم علم المعلومات، لتحديد مدى مواءمته لمتطلبات معايير الجودة والاعتماد التي تتبناها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، واستكشاف أهم نقاط القوة ومواطن الضعف التي تعتريه من وجهة نظر أصحاب المصلحة والملتحقين والخريجين منه.
٣. توثيق المراحل الإجرائية لعملية التقييم والتطوير المنهجي لبرامج الدراسات العليا، وعلى مستوى الماجستير لتقديم نموذج عملي قابل للتعميم على برامج الدراسات العليا في التخصص أو في غيره من التخصصات.
٤. تصميم وصياغة خطة متكاملة ومحدثة لبرنامج الماجستير في علم المعلومات؛ للموازنة بين الأطر النظرية والتطبيقية في التخصص.

#### خامساً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من جانبين:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل في محاولة إثراء الانتاج الفكري بنموذج مفاهيمي وإطار إجرائي موثق لعملية تقييم وتطوير برامج الماجستير في المجالات العلمية المتخصصة، وبخاصة سريعة التطور، وربطها بمتطلبات الجودة والاعتمادات المهنية الوطنية منها والدولية.
- **الأهمية التطبيقية:** تتمثل في تقديم خطة برنامج محدثة ومعتمدة لبرنامج الماجستير في جامعة الملك سعود، وتكون متوافقة مع أهم متطلبات الإطار الوطني السعودي للمؤهلات، كذلك تسعى النتائج إلى أن تكون داعمة لرفع جودة الدراسات العليا، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للخريجين على المستوى الوطني والإقليمي.



### سادساً: المنهجية وإجراءات جمع البيانات وتحليلها

أ. المنهجية: اعتمدت الدراسة في جوهرها على المنهجية التطويرية (Developmental Approach) التي تقوم على المدخل التشاركي، التي تبدأ بالتقييم التشخيصي، وتنتهي بالتصميم للنموذج المقترح.

ب. أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على ثلاث أدوات أساسية هي:

١. تحليل محتوى كثير من الخطط الدراسية والمقررات في برامج الماجستير في عدد من الجامعات المرجعية.
٢. الاستبانة: لتحديد آراء اصحاب المصلحة المرتبطين بالبرنامج ومقترحاتهم (سوق العمل، والخريجين) عن المقررات المطروحة في البرنامج الحالي، والمقترحة في البرنامج المستهدف.
٣. الجلسات الحوارية مع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج الحالي، ومع بعض أصحاب العمل وأربابه، ممن هم في المؤسسات الميدانية ذات العلاقة بمجال المعلومات.

### سابعاً: المراحل الإجرائية لإعداد الدراسة

مرت الدراسة بمراحل عديدة متتابعة لضمان الشمولية والتوافق الأكاديمي، وقد جاءت هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة التحليلية والتشخيصية: التي تضمنت تقييم الوضع الراهن للبرنامج الحالي والمسح المرجعي للبرامج الدولية الرائدة.

١. مرحلة استطلاع الرأي والتغذية الراجعة: تطبيق الاستبانات وجمع آراء أصحاب المصلحة عن مقررات البرنامج المقترح ومتطلبات.

٢. مرحلة وضع التصور المبدئي: عقد الجلسات الحوارية لمناقشة نتائج الاستبانة ووضع التصور الأولي لبنية البرنامج وهيكلته.

٣. مرحلة الموازنة والاعتماد: التأكد من توافق الخطة المبدئية مع متطلبات الاعتماد المؤسسي

ومعايير الجودة، ولا سيما الإطار الوطني للمؤهلات (NQF-SA).

٤. مرحلة العرض والتعديل الداخلي: عرض الخطة المبدئية على مجلس القسم وتلقي التغذية الراجعة من أعضائه.

٥. مرحلة التوافق مع الجهات ذات الاهتمام المشترك: وتمثلت في إجراء مناقشات ومحاورات وردود

على الملاحظات وتقديم المبررات عليها، بهدف الوصول إلى تعديلات توافقية بخصوص المقررات

التي يُرى بأنها مشتركة أو بينية، وقد كانت كل من كلية الحاسبات والمعلومات، وقسم نظم المعلومات

الإدارية، تلك أهم الجهات ذات الاهتمام المشترك.



٦. مرحلة الاعتماد النهائي: الموافقة على الخطة من مجلس العمادة، ثم الموافقة والاعتماد الرسمي من المجلس الأكاديمي بالجامعة، لتصبح خطة رسمية معتمدة.

### ثامنا: تنظيم محاور الدراسة وعرضها

تنظيم التقرير النهائي للدراسة وعرضه، ويأتي في ثلاثة محاور رئيسة، هي:

١. المحور الأول (الإطار النظري): يمثل إطاراً نظرياً شاملاً حول الدراسات العليا، وركائز تقييم وتطوير البرامج، والتحولت الحديثة في تخصص علم المعلومات.
٢. المحور الثاني (الجزء التطبيقي الميداني): يركز على البرنامج قيد الدراسة، ويشمل عرض أطر التصميم والتطوير المعتمدة على الركائز الأساسية، وخطة التقييم والتطوير ذات المراحل السبع المشار إليها.
٣. المحور الثالث (الثمرة النهائية): تمثل في عرض الصورة النهائية والشكل المعتمد لبرنامج "ماجستير الآداب في علم المعلومات".

### تمهيد:

تضطلع الجامعات بثلاث وظائف أساسية متكاملة مع بعضها بعضاً، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وفي ظل التطورات التي تحيط بالجامعات، وبروز دور تقنيات المعلومات، اتسع مجال مهام الجامعات وتطورت هذه الثلاثية في العقود الأخيرة لتضم مهمة رابعة، وهي مهمة الابتكار وريادة الأعمال، ونقل المعرفة والتقنية إلى المجتمع، بوصفها رافعة للتنمية الوطنية وتعزيز التنافسية، ولتصبح بذلك جزءاً أصيلاً من رسالة الجامعة المعاصرة.

ويرى كثير من المهتمين بأمر الجامعات أن وظيفة خدمة المجتمع أصبحت إطاراً لربط البحث باحتياجات القطاعات الانتاجية والخدمية ومعالجة قضايا التنمية في المجتمع، وأن مؤشرات جودة الجامعات باتت تقيس توازنها بين التدريس والبحث والأثر المجتمعي (مركون، ٢٠٢١؛ عبود، ٢٠٢١).

وفي إطار هذا التحول يبرز نموذج الجامعة الريادية باعتباره الترجمة المؤسسية لمهمة الجامعة في الوقت الحاضر، حيث يدعم هذا النموذج جهود الابتكار ونقل التقنية، وينمي المهارات الريادية عند طلاب الدراسات العليا والباحثين، بل يرى بعض الباحثين أن مفهوم الجامعة الريادية يوفر إطاراً تفسيريًا ومنهجيًا لدمج الدراسات العليا في منظومة الابتكار المؤسسي، من بناء المهارات الريادية لدى طلبة الماجستير



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٢٣)

والدكتوراه، إلى حاضنات الأعمال، واتفاقيات نقل التكنولوجيا، ومؤشرات الأداء الخاصة بالتأثير المجتمعي. وقد قدمت الأدبيات الحديثة مراجعات منهجية لنماذج الجامعة الريادية، وقياس أثر هذا النموذج (Garomssa, H. 2025; Syed, R. T., 2025).

وقدمت بعض الدراسات العربية رؤية لتكييف هذا النموذج في سياقات عربية وإقليمية، وتوثيق تطبيقات هذا النموذج في جامعات سعودية وخليجية، مع قياس أبعاده التنظيمية والقيادية وأثره في الأداء المؤسسي، بما يؤكد أنّ الدراسات العليا هي الرافعة التي يتحقق عبرها الانتقال من إنتاج المعرفة إلى توظيفها لصالح الاقتصاد والمجتمع (الشيحة وآخرون، ٢٠٢٣).

من جهة أخرى يُظهر رصد المنظمات الدولية أنّ قدرة الدول والجامعات على تعزيز رأس المال البشري البحثي (عدد الباحثين، وكثافتهم، وتمويل البحث) ترتبط بسياسات داعمة للدراسات العليا والبحث والابتكار. وفي هذا الصدد وثق تقرير اليونسكو للعلوم (٢٠٢١) وفق تتبّع كثافة الباحثين والإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وكيفية توجيه الابتكار نحو أولويات التنمية الذكية رقمياً وبيئياً (UNESCO, 2021, A and B، وفي السياق نفسه، تقيس أنظمة التعليم العالي نضجها من خلال بنية الدراسات العليا: جودة الإشراف، البنية التحتية البحثية، الشراكات مع القطاعات الإنتاجية، والبيئات الداعمة لطلاب الدراسات العليا. وتُظهر تقارير مجلس كليات الدراسات العليا (CGS) واتجاهات (OECD) الحديثة أنّ تحسين السياسات المؤسسية وتمويل المسارات الأكاديمية العادلة والشاملة ينعكس مباشرةً على القدرة البحثية للجامعات وعلى مخرجات الابتكار، مع إبراز الحاجة إلى موازنة أدوار التدريس والبحث عبر نماذج توظيف أكاديمية مستدامة (OECD2021, OECD,2025, CGS, 2025).

مما سبق يتضح أنّ الدراسات العليا تتجلى في سياق الجامعات بوصفها المستوى الذي تلتقي فيه وظائف الجامعة الأربع: (التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع/ الأثر، والابتكار)؛ حيث يتم من خلالها تنمية رأس المال البشري البحثي، وتحوّل المخرجات العلمية إلى حلول تطبيقية وشراكات مع الصناعة والهيئات الحكومية، وتؤسس لمسارات ريادية قائمة على البحث، وتؤكد بعض الأدبيات العربية حول المهمة الثالثة للجامعات السعودية، في ضوء رؤية (٢٠٣٠)، أنّ السياسات والبرامج التي تدعم طلاب الدراسات العليا والبحوث التطبيقية، والربط مع بيئات الابتكار، تُعدّ شرطاً لرفع الإسهام في الاقتصاد المعرفي (الفحطاني، ٢٠٢٤).



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٢٣)

من ناحية أخرى يوفر الإطار الوطني للمؤهلات في المملكة العربية السعودية (NQF-SA) مرجعية عربية واضحة لمستويات نواتج التعلّم للماجستير والدكتوراه، بما يضمن مواءمة برامج الدراسات العليا مع احتياجات السوق والبحث والابتكار، ويؤمن الاعتراف المتبادل والشفافية بين مؤسسات التعليم (جامعة الملك خالد، ٢٠٢٣، جامعة الملك فيصل (د.ت)، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ٢٠٢٠).

وتدعم هذه المنظومة الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار (RDI) التي أطلقتها المملكة في مبادرات قطاعية، منها: الأمن السيبراني؛ لتقوية منظومة البحث والابتكار وربطها بالأولويات الوطنية، الأمر الذي يجعل من دراسات الماجستير والدكتوراه محوراً في تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية ومجتمعية (هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار (RDI)).

### ١/١ . الدراسات العليا في السياقات الدولية والإقليمية والوطنية

تقديرًا لأهميتها وضرورة تعزيزها أولت كثير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية أهمية كبيرة للدراسات العليا، ولعل مما يمكن الإشارة إليه في هذه المقدمة ما يدعم ذلك.

**أولاً: على المستوى الدولي:** حيث ينظر إلى الدراسات العليا بوصفها أحد المحركات الرئيسة لتقدم الدول في ميادين الابتكار والبحث العلمي والاقتصاد المعرفي، ومن الملاحظ أن في كثيرًا من الأنظمة العالمية وخاصة الأوروبية تركز على إطارين تكامليين، هما:

١. إطار الجودة الأوروبي (EQF (European Qualifications Framework)، الذي يهدف إلى توحيد معايير المؤهلات الأكاديمية والمهنية عبر دول الاتحاد الأوروبي، ويحدد مستويات التعلم الثمانية التي تتدرج من التعليم الأساسي حتى الدكتوراه، كما يركّز على مخرجات التعلم (Learning Outcomes) من حيث المعرفة والمهارات والكفايات، ويحاول ضمان قابلية تنقل الطلاب والاعتراف المتبادل بالشهادات بين الدول الأوروبية.

٢. نظام بولونيا Bologna Process . الذي أطلق عام (١٩٩٩) بهدف إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (EHEA) ، ويقوم على هيكلة البرامج إلى ثلاث مراحل: بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، ويحاول تعزيز التناسق في الاعتماد الأكاديمي ومعايير الجودة، ويوجه الجامعات نحو الشفافية والمقارنة الدولية، ويشجع على التعلم مدى الحياة، والحراك الأكاديمي بين الجامعات الأوروبية.



**ثانياً: أما على مستوى السياق العربي:** فعلى الرغم مما تواجهه برامج الدراسات العليا من تحديات تتعلق بالتمويل، والحوكمة، وضعف الارتباط بالصناعة وسوق العمل، فنلاحظ أن العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين شهد تحسناً واضحاً تمثلت في مبادرات عديدة، أهمها:

- تبني العديد من الدول العربية إطارات وطنية للمؤهلات تتسق مع المعايير الدولية.
  - التركيز على تحسين جودة البحث العلمي وربطه بأولويات التنمية الوطنية.
  - تعزيز التعاون العربي من خلال المجالس الوزارية ومجالس ضمان الجودة.
  - إدخال مفهومات التعليم الإلكتروني والبحث المشترك مع جامعات عالمية.
- ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك:
- الإطار الوطني للمؤهلات في السعودية والإمارات وقطر، الذي يماثل نظام (EQF) الأوروبي.
  - مبادرات وزارات التعليم العالي في السعودية ومصر والمغرب لتطوير البحث العلمي التطبيقي والابتكار.

### ثالثاً: الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية السعودية أهمية استراتيجية لتطوير برامج الدراسات العليا باعتبارها ركيزة لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وضمن محور الاقتصاد المعرفي والبحث والابتكار، ومن أبرز السياسات والمبادرات:

١. الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار (RDI) التي أطلقت عام (٢٠٢١) بقيادة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهي تركز على أربع مجالات ذات أولوية وطنية: صحة الإنسان، والاستدامة البيئية، والطاقة، والاقتصاد الرقمي، من ناحية أخرى تدعم برامج الدراسات العليا البحثية الموجهة نحو الابتكار التطبيقي، وتسعى لرفع الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من (٢,٥%) من الناتج المحلي.
٢. الإطار الوطني للمؤهلات السعودي (NQF-SA) - الذي يُعد مرجعاً لتوصيف نواتج التعلم لمختلف الدرجات الأكاديمية، ويسعى لربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والبحث العلمي، كما يضمن التوافق مع الأطر الإقليمية والعالمية، مثل: (EQF) و (AQRF) الإطار الآسيوي.
٣. استراتيجيات الجامعات السعودية جميعها فيما يتصل بالدراسات العليا والبحث العلمي، وقد تجسد ذلك في إنشاء عمادات تختص بأمور الدراسات العليا فيها بدءاً بإقرار البرامج على مستوياتها الثلاثة: الدبلومات العليا، والماجستير والدكتوراه. ولعل حالة جامعة الملك سعود تعبر عن هذا الوضع، فجامعة الملك سعود وفي توجهاتها نحو تعزيز برامج الدراسات العليا وتطويرها، تتبنى خطاً متقدماً لربط



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

الدراسات العليا بالبحث والابتكار وريادة الأعمال، وقد أنشأت عمادة مستقلة للدراسات العليا ومركزاً متطوراً للدعم البحثي والإشراف، وتسعى لتطوير برامج مهنية وبحثية تستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية، وتحرص على موازنة برامجها مع المعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي، مثل: (ABET)، و(QAA) عمادة الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، (٢٠٢٥)، وتحاول الجامعة أن تُلزم الكليات بمواءمة المخرجات التعليمية مع الإطار الوطني للمؤهلات، وبأدلة واضحة للتحسين المستمر، ومتابعة دورية للأداء عبر لجان مختصة. وتتص اللائحة المنظمة للدراسات العليا في الجامعات السعودية على مسؤوليات مجالس الدراسات العليا في اقتراح المعايير وإجراء تقييمات دورية للبرامج ورفع تقارير شاملة لمجالس الجامعات (هيئة تقويم التعليم والتدريب 2021, NQF-KSA).

## ١/٢. تعظيم دور الدراسات العليا

يتضح لنا من خلال العرض السابق أن الدراسات العليا، ومن ثم برامجها التي تطرح من خلال الجامعات، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه تعد هي بمثابة قاعدة استراتيجية لإنتاج المعرفة وبناء رأس المال البشري المتقدم وتعزيز القدرة الابتكارية للاقتصادات الوطنية. وفي هذا تؤكد تقارير دولية أن التعليم العالي بوصفه المنظومة التي تضم الدراسات العليا، يسهم مباشرة في النمو الاقتصادي، والازدهار المشترك، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (World Bank, 2018)

وتتضاعف أهمية برامج الدراسات العليا حيث إنها توفر مهارات متقدمة للبحث والتطوير والابتكار، فمن خلال هذه البرامج يتخرج باحثون قادرين على إنتاج البحث العلمي الذي فيه حلّ مشكلات معقدة والتفاعل مع منظومات العلم والصناعة والمجتمع. وتكشف بعض البيانات أن الدراسات العليا تُسهم في تدويل المعرفة وانتقالها؛ فواحد من كل أربعة طلاب دكتوراه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هو طالب دولي، مع تركز ملحوظ في مجالات العلوم والهندسة والزراعة، ما يدعم بيانات بحثية مكثفة تبادلاً للخبرات ومعايير الجودة.

وفي هذا الصدد تشير تقارير اليونسكو والبنك الدولي إلى أن منظومات التعليم العالي التي تربط برامج الدراسات العليا بالبحث والابتكار وسياسات الاقتصاد المعرفي تُضاعف أثرها التنموي. (UNESCO, 2022)

كما أن برامج الدراسات العليا تُمثل ركيزة أساسية في منظومة التعليم العالي المعاصر، وتعد محركاً مهماً في اقتصاد المعرفة. فمع التحوّل نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، تزداد الحاجة إلى كوادر مؤهلة تمتلك



مهارات متقدمة ومعارف تخصصية. وتضمن برامج الدراسات العليا كذلك إسهامًا في إنتاج المعرفة عبر البحث العلمي، ما يعزز دور الجامعات كمراكز للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وقد برز ذلك في التقرير الصادر عن تحولات التعليم والعمل في ظل اقتصاد المعرفة عالمياً وإقليمياً (KPMG, 2022)، ومن هذا المنطلق، كان حرص الجامعات على تصميم برامج ماجستير ودكتوراه تُزوّد الخريجين بالمعارف والمهارات والكفايات الضرورية للنجاح في سوق عمل عالمي يتسم بالتنافسية والتغير السريع.

ومن منطلق إيماناً بقيمتها، تشدد التوجهات العالمية الحديثة على تحديات تستدعي التحسين المستمر في مخرجات برامج الدراسات العليا، مثل اتساق تلك المخرجات مع الطلب في سوق العمل، ورفع معدلات الإتمام في بعض التخصصات، وتقوية الصلة بين التدريب البحثي والنظم الوطنية للابتكار. وعلى المستوى المحلي توطر اللوائح والمعايير الوطنية الدور المؤسسي للدراسات العليا وتضبط حوكمتها؛ فالمعايير السعودية على سبيل المثال، تتضمن حزمةً محدثة لمعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، بما فيها معايير اعتماد برامج الدراسات العليا (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٢٥)، وتُلزم الجامعات بمواءمة المخرجات التعليمية مع الإطار الوطني للمؤهلات، وبأدلة واضحة للتحسين المستمر، ومتابعة دورية للأداء عبر لجان مختصة. كما تنص اللائحة المنظمة للدراسات العليا في الجامعات السعودية على مسؤوليات مجالس الدراسات العليا في اقتراح المعايير وإجراء تقييمات دورية للبرامج ورفع تقارير شاملة لمجالس الجامعات (هيئة تقويم التعليم والتدريب [NQF-KSA, 2021]).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأهداف الكامنة والمبررات العلمية لوجود وتطوير برامج الدراسات العليا يتمثل في نقاط عديدة، أهمها:

١. تعظيم الأثر الاقتصادي-المعرفي: حيثما يتم ربط برامج الماجستير/ الدكتوراه بمشروعات البحوث والتطوير، وريادة الأعمال، ونقل التقنية، بما يعزز الإنتاجية والوظائف عالية المهارة.
٢. تحسين العوائد الفردية وسوق العمل: من خلال زيادة فرص التوظيف والدخل والاستقرار المهني لحملة المؤهلات العليا في معظم أسواق العمل، مع تنويع المسارات الوظيفية.
٣. تدويل البحث وبناء شبكات المعرفة: من خلال استقطاب الطلبة والباحثين الدوليين ورفع كثافة التعاون العلمي في الحقول ذات الأولوية (STEM) والعلوم التطبيقية.



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

٤. **حوكمة الجودة والاعتماد:** وذلك بمواءمة البرامج مع المعايير الوطنية كما هو الحال مع الموقف في المملكة العربية السعودية (NCAAA/NQF-KSA) والدولية، وتبني مصفوفات كفاءات ومؤشرات أداء وتحسين مستمر.

٥. تطوير المهارات القابلة للنقل: بتعزيز وتضمين مهارات الإدارة والاتصال والعمل متعدد التخصصات ضمن مقررات الدراسات العليا.

ولعل هذه المنطلقات وغيرها تُبرر أكاديمياً وعملياً الاستثمار في تصميم برامج الدراسات العليا وتطويرها وتحديثها، خصوصاً في التخصصات العلمية سريعة التطور، على أن يُصاحبها تصميمٌ موجه بالكفاءات، وشراكاتٌ مع منظومة الابتكار وسوق العمل، وإطار اعتماد يُراقب الأثر ويضمن الاستدامة.

### ١/٣ . برامج الدراسات العليا في السياق السعودي

تعمل منظومة الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية ضمن إطار تنظيمي متكامل، يتولى قيادته المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) التابع لهيئة تقويم التعليم والتدريب (ETEC)، الذي يضع معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وينفذ المراجعات لضمان الجودة والتحسين المستمر. ومن الملاحظ أن معايير المركز تتقاطع مباشرة مع الإطار الوطني للمؤهلات (SAQF/NQF-KSA)، الذي يعرف بمستويات المؤهلات ونواتج التعلم ويضبط مؤامة الساعات الدراسية والمسارات الأكاديمية، بما يوفر مرجعية موحدة لتصميم مقررات وبرامج الدراسات العليا بمخرجات قابلة للقياس، ومن ناحية أخرى تحدد هيئة البحث والتطوير والابتكار (RDIA) الأولويات البحثية، وتوفر أدوات للتمويل ووضع السياسات بما يوجه محاور رسائل الدراسات العليا نحو الأولويات المجتمعية، وفي هذا الصدد تستجيب جامعة الملك سعود لهذه المنظومة عبر خطتها الاستراتيجية (ksu2030)، وتسعى عمادة الدراسات العليا لرفع جودة برامج الدراسات العليا، وتعزيز التخصصات العلمية وزيادة المخرجات البحثية، وربط برامج الدراسات العليا بالأولويات الوطنية، وبمسارات الجودة والاعتماد، وبذلك يتحقق الاتساق بين المتطلبات الثلاثة المشار إليها: متطلبات البحث والتطوير، ومعايير، واستراتيجيته، ويكون الحرص على المراجعة المستمرة لتلك البرامج على مستوى التصميم والتنفيذ والتقويم.

ومن هذا المنطلق جاء التوجه نحو تقويم برنامج الماجستير الحالي الذي يقدمه قسم علم المعلومات،

كخطوة أولية لطرح رؤية التطوير والتحديث نحو برنامج محدث يراعي كل تلك الاعتبارات.



#### ١/٤. برامج الدراسات العليا في علم المعلومات: النشأة والتطور والتوجهات

قد يبدو تاريخ تخصص علم المعلومات لبعض المهتمين أنه حديث، لكن المصادر تؤكد أنه تاريخ قديم يعود إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، بل إن وجوده على خريطة المؤسسات التعليمية يعود إلى بدايات القرن العشرين الميلادي، حيث بدأ مبكراً في أمريكا الشمالية، عبر مسار معتمد من لجنة التدريب على المكتبات في مطلع القرن العشرين، ثم إلى مجلس التعليم للمكتبيين عام (١٩٢٤)، ثم إلى إقرار درجة الماجستير، بوصفها درجة مهنية عام (١٩٥١)، ومنذ ذلك الحين بدأت برامج دراسة علم المكتبات والمعلومات في النمو المتسارع؛ ليصل عدد برامج الماجستير في مجال المعلومات أو المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة، وحتى (١٠) سبتمبر (٢٠٢٥) إلى (٥٦) برنامجاً، موزعة على الولايات المتحدة الأمريكية، مع تعدد البرامج في بعض الولايات الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة لنيويورك التي تتواجد فيها (٧) برامج، و (٤) برامج تتواجد في نورث كارولينا. (AIA, 2025)

وكان تخصص علم المكتبات والمعلومات يقوم على أسس تنظيمية وخدمية، تركز على جمع الكتب والمواد المطبوعة، وفهرستها وتصنيفها، وتقديم الخدمات المرجعية للمستخدمين داخل المكتبات، بهدف تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة المادية ضمن بيئة محدودة النطاق؛ حيث كانت المكتبة تمثل المستودع المركزي للمعرفة المسجلة، وقد اتسم هذا الطور بطابع إداري وتقني يغلب عليه الاهتمام بالمواد وليس بالمعلومات ذاتها (Rubin, 2016)، لكنه شهد تحولاً نوعياً في منتصف القرن العشرين نتيجة التوسع الهائل في الإنتاج العلمي والتقني أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مما ولد ما أطلق عليه "انفجار المعلومات"، وبرز في هذا السياق مفهوم "المعلومات" بوصفه محوراً جديداً للبحث والتنظيم، وظهرت مصطلحات مثل: "علم المعلومات"، و"استرجاع المعلومات".

وقد أدى مقال فانيفار بوش الشهير "As We May Think" عام (١٩٤٥) دوراً رائداً في التمهيد لهذه النقلة الفكرية؛ إذ طرح فكرة أنظمة ميكانيكية قادرة على تنظيم المعرفة واسترجاعها بطرق تتجاوز الوسائل التقليدية (Bush, 1945)، وفي سبعينيات القرن العشرين تلاشت الحدود بين علم المكتبات وعلم المعلومات تدريجياً، حيث أدمج الجانبان في برامج أكاديمية موحدة تحت مسمى "علم المكتبات والمعلومات"، وانصبَّ الاهتمام على دراسة عمليات إنتاج المعلومات وتخزينها واسترجاعها، إضافة إلى فهم سلوك المستخدمين في البحث عن المعلومات واستخدامها. وقد أسهم التقدم في تقنيات الحوسبة وقواعد



البيانات في تعزيز هذا الاندماج؛ إذ تحوّلت المكتبات من مؤسسات تخزين الكتب إلى أنظمة معلومات متكاملة تقدم خدمات رقمية وتفاعلية (Bawden & Robinson, 2012)، وفي مطلع الألفية الثالثة، ومع انتشار الإنترنت وتطور تقنيات الاتصال، اكتسب علم المعلومات بعداً رقمياً متقدماً، فتوسع نطاقه ليشمل إدارة المحتوى الإلكتروني، والمكتبات الرقمية، والمستودعات المؤسسية، وتحليل البيانات، وإدارة المعرفة. ولم يعد التركيز على المادة المكتبية بحد ذاتها، بل على المعلومات بوصفها مورداً استراتيجياً يجب تنظيمه وتحليله وتيسير الوصول إليه بكفاءة، وبناء على ذلك أصبح علم المعلومات مجالاً متعدد التخصصات يجمع بين التقنية والسلوك الإنساني وإدارة المعرفة، ويواكب التحولات نحو المجتمع المعرفي والاقتصاد القائم على البيانات (Case & Given, 2016).

وقد ناقش (Wu وآخرون ٢٠٢٥) التطور التاريخي والمعرفي لعلم المكتبات والمعلومات (Library and Information Science-LIS) من خلال ثلاث ركائز أساسية تمثل محاور تطوره المفاهيمي والمنهجي: المكتبة، الإنسان، والخوارزمية. ينطلق الباحثون من فرضية أن تطور (LIS) لا يمكن فهمه من منظور خطي تقليدي، بل من خلال التفاعل الدينامي بين هذه الأبعاد الثلاثة، التي تجسد التحولات في بنية المعرفة وممارساتها التقنية والاجتماعية عبر الزمن.

- يُبرز **البعد الأول: المكتبة**، وتمثل الجذور المؤسسية للحقل التي ارتكزت على تنظيم المعرفة وإدارتها ضمن فضاء مادي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى المصادر المكتوبة، ويعد هذا البعد الإطار المركزي الذي تأسس عليه علم المكتبات منذ بداياته حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث تمحورت الأبحاث حول التصنيف والفهرسة وإدارة المجموعات والخدمات المرجعية، ومع ذلك، يشير الباحثون إلى تراجع تدريجي في هيمنة هذا البعد بعد عام (٢٠١١)، مع تزايد التركيز على أبعاد أخرى أكثر ارتباطاً بالتكنولوجيا والسلوك الإنساني.

- **البعد الثاني: المتعلق بالإنسان**، فقد برز مع توسع نطاق الاهتمام العلمي بسلوك المستفيدين من المعلومات واحتياجاتهم وتفاعلهم مع أنظمة المعرفة، ويمثل هذا التحول انتقالاً من التركيز على المؤسسات إلى التركيز على الأفراد بوصفهم فاعلين في إنتاج المعرفة واستخدامها، فقد أصبحت الدراسات المعاصرة في (LIS) تُعنى بفهم كيفية بحث المستخدمين عن المعلومات، وأنماط استخدامهم



للمكتبات الرقمية، وأثر العوامل الاجتماعية والنفسية في تعاملهم مع مصادر المعلومات، ومن خلال هذا التحول، اتخذ الحقل طابعاً أكثر إنسانية وتفاعلاً مع العلوم السلوكية والاجتماعية.

- **البعد الثالث: وهو الخوارزمية**، يبين التحول الجذري الذي شهده المجال في ظل الثورة الرقمية وتنامي دور الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات، ففي هذا الإطار، لم يعد تنظيم المعلومات مقتصرًا على الجهود البشري أو الهياكل التصنيفية التقليدية، بل يعتمد على أنظمة خوارزمية قادرة على التعلم والاكتشاف والتوصية، ويشير البحث إلى أن هذا البعد يُعد الأحدث من بين الأبعاد الثلاثة، لكنه الأسرع نموًا والأكثر تأثيرًا في تشكيل أجندة البحث العلمي في علم المعلومات، وقد أصبحت الأبحاث المعنية بالخوارزميات واسترجاع المعلومات وتحليل الشبكات تمثل الاتجاه الغالب في مجالات (LIS) ذات معامل التأثير الأعلى؛ مما يدل على تحول مركز النّقل في الحقل نحو مقارنة أكثر تقنية وبيانية.

وكشف أيضا (Wu وآخرون 2025)، عن تحليل ببليومتري طويل المدى يغطي نصف قرن تقريبًا من الإنتاج العلمي، عن تغير في التوازن البنيوي بين هذه الأبعاد الثلاثة، فبينما كانت المكتبة تشكل سابقًا المحور المركزي، أصبح البعد الإنساني والخوارزمي يتقدمان تدريجيًا ليشكلا معًا الإطار الأوسع لفهم الحقل، ومع ذلك، يحذر الباحثون من خطر الانفصال بين هذه الأبعاد؛ إذ يمكن أن يؤدي التركيز المفرط على الجانب الخوارزمي إلى تراجع الأبعاد الإنسانية والمؤسسية التي تشكل هوية علم المكتبات والمعلومات، وتخلص الورقة إلى أن مستقبل (LIS) يعتمد على قدرة الباحثين على التكامل بين الأبعاد الثلاثة: فالمكتبة تمثل الذاكرة المؤسسية والمعياري الأخلاقي للحقل، والإنسان يجسد البعد الاجتماعي والسلوكي، والخوارزمية تمثل أداة التطور والإنتاج المعرفي الجديد. ومن خلال تحقيق هذا التوازن، يمكن للمجال أن يستمر في التطور بوصفه علمًا متعددًا التخصصات يجمع بين التقنية، والإنسان، والمعرفة في إطار واحد يخدم المجتمع المعرفي العالمي.

إنّ هذا التحول التاريخي من (علم المكتبات والمعلومات) إلى (علم المعلومات) يبين تطور دور المتخصص في هذا المجال من "أمين مكتبة" يحافظ على المجموعات إلى "خبير معلومات"، يسعى إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المعرفة وتوظيفها في صنع القرار والإبداع، وبهذا أصبح علم المعلومات يمثل الامتداد الطبيعي والحديث لعلم المكتبات في عصر الرقمنة والمعرفة المفتوحة.



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

ولإضفاء الطابع الأكاديمي والمهني على البرامج، تنص إحدى الوثائق الرسمية الريادية (AP3) (**Accreditation Process, Policies, and Procedures**) لجمعية المكتبات الأمريكية، إلى أن مجلس التعليم للمكتبيين (**Board of Education for Librarianship**)، الذي أنشئ في عام (١٩٢٤)، أصبح لجنة الاعتماد (**Committee on Accreditation**) في عام (١٩٥٦)، وتبين أن هذه اللجنة كانت تتولى تنفيذ برنامج الاعتماد وصياغة معايير لاعتماد برامج الماجستير، ثم توالت مراجعات المعايير والعمليات في سنوات تالية في عام (١٩٧٢، ١٩٩٢، و٢٠٠٣)، وبما رسخ أن درجة الماجستير في المجال هي المسار المهني القياسي، ثم تتولى لجنة المعايير في جمعية المكتبات الأمريكية إجراءات تقييم البرامج الحالية واعتمادها (ALA, 2025)، وبات هناك دليل معتمد لبرامج الماجستير التي تعتمد عليها الجمعية، مع إرشادات كاملة لاعتماد تلك البرامج التي تقدمها الجامعات الأمريكية، وبعض البرامج من دول أخرى، ويمكن تتبعه في موقع الجمعية (ALA, 2025).

ومع اتساع دراسة علم المعلومات، أو المكتبات والمعلومات على المستوى الدولي، ظهرت جهود الاعتماد لبرامجه التي تدرس وتقدم في جامعات خارج سياق الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتظهر جهود هيئات اعتماد في دول كبرى أخرى، حيث أنشئت جمعية المكتبات والمعلومات البريطانية المعروفة الآن بسليب (CILIP) لتعمل بوصفها جهة اعتماد للبرامج التي تطرح في المملكة المتحدة، وبعض الدول الأخرى ذات الاهتمام المشترك مثل استراليا ونيوزيلاندا (CILIP, 2025)، وكذلك يظهر دور وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (QAA)، حيث نشرت "البيان المرجعي التخصصي لبرامج المكتبات والمعلومات (Subject Benchmark Statements) لأول مرة عام (٢٠٠٠)، ومنذ ذلك الحين وهي تواصل تحديثه، ومن أبرزها تحديثات عام (٢٠١٩، ثم ٢٠٢٥)، ثم يأتي دور سيليب (CILIP)، حيث تدير اعتماد المؤهلات/ البرامج المهنية في مجال المعلومات والمكتبات والأرشيف داخل المملكة المتحدة، وتتبنى إطار (PKSB): (**Professional Knowledge and Skills Base**)، وهو بمنزلة معيار لمهارات المهنة ومعارفها، وفي عام (٢٠٢١) أعيد تحديثه (CILIP, PKSB, 2025)، ويبلغ عدد البرامج التي اعتمدها سيليب حتى اليوم حوالي (٢٦) برنامجاً (٩) من داخل بريطانيا وخارجها (الصين، وتايلند، والكويت، وسلطنة عمان). (CILIP, Accredited qualification, 2025).



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع(٢) ص(٢٧-٦٣)

ثم اتسع نطاق الاهتمام ببرامج علم المعلومات عالمياً؛ مما تبع ذلك نشوء تجمع مهني يجمع كليات ومدارس تركز على البعد التخصصي وكذلك التخصصات ذات علاقة مباشرة بمجال المعلومات، وهي منظمة (iSchool) التي تضم في عضويتها حتى الآن ما يقارب (١٣٠) مدرسة وكلية من عدة دول على المستوى الدولي (iSchool, 2025).

ثم يأتي دور مرجعيات الجودة في المجال، حيث تبرز جهود الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمعلومات والمعروف بإفلا (IFLA) التي تحرص على إرشادات متخصصة بهدف تعزيز الكفايات المهنية في المجال حتى تكون مواكبة للتحويلات التقنية والاجتماعية والثقافية، وتؤكد على علاقة جودة التعليم في المجال بجودة خدمات المكتبات والمعلومات ودورها وأثرها في المجتمع (IFLA, 2022).

ويلاحظ المنتع للبرامج التعليمية والتوجهات البحثية في المجال أن ثمة اتجاهات كبرى جرت على بنية المجال وهويته، حيث شهدت البرامج تحولات كبيرة من التركيز على "المكتبات" بوصفها مؤسسات معلومات إلى التحول نحو مجال أوسع وهو المعلومات أو ما عرف بعلم المعلومات، وبناءً على ذلك اتسعت الأطر النظرية والمنهجيات في البرامج التعليمية، واعتماد أنماط متنوعة، مثل: التعليم عن بعد، والتعليم المرن، والتعليم المرتكز على المستفيد أو المستخدم. وكذلك توسع، نشاط منح الدرجات المزدوجة وتزايدها، مثل: درجات الماجستير في المكتبات والقانون، والأعمال، والمعلومات الصحية، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

وتزايدت توجهات التعاون بين مدارس علوم المكتبات والمعلومات، ولعل مشروع (WISE/ Web-based Information Science Education) الدولي الذي انطلق تجريبياً عام (٢٠٠٣) بين ثلاث مدارس للمكتبات والمعلومات (سيكيوز، وإيلينوي، وواشنطن)؛ للتشارك في تدريس مقررات في برامج الدراسات العليا عبر الإنترنت، وبدأ رسمياً عام (٢٠٠٤) وتوسع عام (٢٠١٦)، وهدف إلى زيادة جودة المقررات المتخصصة وتنوعها وإتاحتها، عبر نموذج تعاون بين الكليات التي تمنح درجات الماجستير المعتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية، ثم توسع ليضم مدارس في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، قبل أن ينتهي في خريف (٢٠٢٣)، مع بقاء عدد من المدارس في تشارك المقررات (Montague, R.-A., & Pluzhenskaia, M. 2007).



## ١/٥. برامج الماجستير في علم المعلومات والتحولت الحديثة في التخصص

تؤدي المعلومات دوراً مهماً على مر العصور وفي عصرنا الحالي تلعب دوراً محورياً لا غنى عنه سواء على مستوى الحكومات والمؤسسات أو الأفراد. وقد عنيت رؤية المملكة العربية السعودية (2030) بالمعلومات بشكل مباشر من خلال الاهتمام الشامل بكافة قطاعات المعلومات، بل امتدت الرؤية إلى أبعد وأشمل من ذلك حيث ركزت على أساس المعلومات، من خلال الاهتمام بحوكمة البيانات، والعمل على تمكين البيانات المفتوحة وتكاملها بين الجهات وجودتها ومعاييرها (رؤية السعودية 2030، 2025). وبناء على ذلك، تكون المعلومة في كل قطاع أصلاً للإنتاج، وداعماً لاتخاذ القرار. ومواكبة لتطلعات القيادة الحكيمة، وما تفرضه التطورات المتسارعة على المستويين المحلي والدولي في مجال المعلومات والبيانات.

جاء الاهتمام بتخصص علم المعلومات، من منطلق الوعي بالدور الذي تمثله المعلومات في المجتمع، وكونه أحد حقول المعرفة التي تسهم في التعامل مع المعلومات من حيث معالجتها وتمثيلها، ويأتي تحت التمثيل موضوعات وقضايا عديدة، مثل: (التخليص، والفهرسة، والتصنيف، والاستخراج).

في الثمانينيات الميلادية ركز التخصص على المستخدم واحتياجاته المعلوماتية أكثر من التركيز على مصادر المعلومات (Ramzan, 2022)، ولم تقتصر هذه النقلة النوعية على تنظيم المعلومات فقط، بل ركزت على الجوانب الاجتماعية والنظم التي تصب في خدمة المستخدم النهائي، لتسهيل عملية البحث والوصول إلى المعلومات بكافة مصادرها؛ لتلبية احتياجات المستخدمين. ونتج عن هذا الأمر، الاهتمام بدراسة وتدريب حقوق الملكية الفكرية والسياسات المتعلقة بها من الأخلاقيات وسلوكيات مجتمع المعلومات وما إلى ذلك، ومن الجوانب الفنية تم التركيز على أنظمة ونظم تنظيم واسترجاع المعلومات والمعرفة، ونظم إدارة المحتوى.

وتعد المعلومات من زاوية أخرى نتاج البيانات بعد تنظيمها، بعد التحول الكبير في البيانات، والبيانات الضخمة، قامت العديد من مدراس المعلومات في العالم بتبني برامج في علم البيانات وفتحها في العقد الأخير من هذا القرن بقناعة قوية بالعلاقة الارتباطية بين البيانات والمعلومات وإدارة المعرفة، ويرى العالم البرفسور (Marchionini 2016) أن علم المعلومات هو الأساس العام الذي يشمل علم المكتبات والمعلوماتية، وركز على الامتيازات والتشابهات بين هذه التخصصات التي تفيد كل منها علم البيانات، بعامة، يتعامل علم المعلومات مع نشأة المعلومات وتدقيقها واستخدامها وحفظها، ويتعامل علم الحاسوب مع الخوارزميات والتقنيات الخاصة بالعمليات الحسابية، بينما يُرى أن البيانات تعد القاعدة الأساس التي ينطلق منها هرم



المعرفة. وانطلاقاً من أهمية المعلومات تأتي أهمية تخصص علوم المعلومات، وبحكم الطبيعة المتداخلة للمعلومات، يأتي مجال علم المعلومات بطبيعة بينية وديناميكيته عالية، فهو حقل يجمع بين مبادئ تقليدية لإدارة المعرفة والمعلومات - كالتنظيم والفهرسة وحفظ المعلومات - وبين تطورات تقنية حديثة تشمل تحليل البيانات الضخمة وإدارتها وحوكمتها وتصميم تجربة المستخدم والذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات البحثية وغيرها. لقد توسع نطاق علم المعلومات حتى شمل دورة حياة المعلومات والمعرفة بكل مراحلها: ابتداءً من إنتاج المعرفة وتوصيلها، ومروراً بتنظيمها واسترجاعها وحفظها، وانتهاءً بإدارتها بعد تقييمها (ALA 1992)، وشهد تحولات جوهرية في العقود الأخيرة مع ظهور البيئة الرقمية وانتشار الإنترنت، بشكل فرض على برامج الدراسات العليا الماجستير مواكبة هذه التحولات السريعة. وتؤكد الأدبيات المتخصصة أن اتباع نهج المراجعة المستمرة والابتكار أصبح ضرورياً؛ لضمان أن تجسد مناهج برامج علم المعلومات أحدث التغييرات في الممارسة المهنية محلياً ودولياً (Chu et al., 2022)، فعلى سبيل المثال، تُشدّد التوجيهات الدولية على أن برامج علم المعلومات يجب أن تكون قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة باستمرار للمجتمع المهني، مع تعزيز قابلية تنقل الخريجين والعمل عبر الحدود (Chu et al., 2022)؛ لذلك برزت موضوعات جديدة ضمن مقررات برامج الدراسات العليا في علم المعلومات، مثل: حوكمة البيانات (ضمان إدارة البيانات وفق سياسات وضوابط رشيدة)، وتجربة المستخدم (UX) في تصميم الخدمات المعلوماتية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنظيم واسترجاع المعلومات، وإدارة البيانات البحثية (RDM) في المؤسسات الأكاديمية، وقد اضطلعت الهيئات المهنية الدولية بدور مهم في توجيه دفة هذا التطور؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA, 2022) إرشادات حديثة لتطوير تعليم علم المعلومات تؤكد ضرورة تضمين مجالات معرفية أساسية متعددة في البرامج الدراسية لضمان إعداد المهنيين لمشهد معلوماتي عالمي متسارع التغيير (Chu et al., 2022).

## ٦/١. بنية برامج الدراسات العليا ومكوناتها في المجال

تُبنى برامج الماجستير في علم المعلومات ضمن هيكل أكاديمي مُحكم يضمن تحقيق مخرجات تعلم واضحة ومتوافقة مع الأطر الوطنية والدولية، يُحدّد كل برنامج رؤيته ورسالته ومخرجاته التعليمية بناءً على الإطار الوطني للمؤهلات [NQF-KSA] (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠٢١) بحيث تغطي المخرجات جوانب المعرفة والمهارات والقيم المهنية المتوقعة من خريجي المستوى السادس (الماجستير)، وتشمل البنية



الأكاديمية عادةً مقررات دراسية أساسية... إلخ، فعلى سبيل المثال، يتيح برنامج الماجستير في كلية لندن الجامعية (UCL, 2025) فرصة التدريب العملي لمدة أسبوعين ضمن مساقته الاختيارية لربط الطلبة بشبكة المهنيين، بالإضافة إلى استضافة محاضرات متخصصة وحلقات نقاش مع خبراء القطاع أثناء الدراسة، ثم المشروع الختامي الذي يعد جزءًا جوهريًا من هيكل البرنامج... (إلخ)، أما طرق التقييم في برامج علم المعلومات فتعد من الجوانب التي لا يمكن إهمالها في هذا الصدد حيث تظهر تنوع المهارات المكتسبة، غير أن ثمة تفاوت ملحوظ، يختلف باختلاف البيئة الجغرافية، والنظام الإداري الذي يري تلك البرامج؛ إذ لا تقتصر على الاختبارات التحريرية، بل تشمل تقييمات عملية وتحليل دراسات حالة وإعداد تقارير بحثية، فعلى سبيل المثال يعتمد برنامج (UCL) على مزيج من الأساليب التقييمية مثل الأوراق البحثية والتقارير المكتوبة، إلى جانب تكاليف تطبيقية تتطلب من الطالب تصميم مكتبة رقمية أو بناء أدوات فهرسة وتصنيف بوصفه جزءًا من التقييم (UCL, 2026). هذا التنوع في التقييم يضمن قياس جوانب مختلفة من مخرجات التعلم. إلخ.

### ٧/١. ركائز تطوير برامج الدراسات العليا في علم المعلومات

لا شك أن تطوير برامج الدراسات العليا في هذا المجال بناء على التغيرات المتسارعة التي تحيط بها، ينبغي أن تقوم على مقومات عديدة أو ركائز تكاملية لضمان جودة المخرجات وملاءمتها للاحتياجات الراهنة، ومن أهم هذه الركائز ما يلي:

- مواءمة البرنامج مع سوق العمل واتجاهات التوظيف، فعلى سبيل المثال، تُجري بعض كليات علم المعلومات تحليلات منتظمة لإعلانات الوظائف لتحديد أكثر المهارات طلبًا في سوق العمل، وقد أظهرت أحدث التقارير تحليلًا لمئات الإعلانات الوظيفية عالميًا لرصد المهارات التقنية والمعرفية المطلوبة من أخصائيي المعلومات (San José State University iSchool, 2025)، فمثل هذه المعطيات توجّه صانعي القرار الأكاديمي نحو تضمين موضوعات جديدة أو تعزيز مقررات قائمة لتلبية الطلب المهني، وليس أدلّ على ذلك من أن جهات الاعتماد المهنية تربط بين جودة البرامج ومدى ارتباطها بسوق العمل؛ فاعتماد جمعية المكتبات والمعلومات البريطانية (CILIP) لبرامج علم المعلومات، على سبيل المثال، يشترط إثبات أن المنهج يغطي نسبة ملحوظة من الكفايات المهنية الأساسية ويتوافق مع متطلبات سوق العمل الحديثة (CILIP, 2024)، وأشارت دراسة أخرى إلى أن ثمة طلبًا واضحًا على خريجي تخصص المعلومات من منطلق تعدد الوظائف المتاحة وتباينها (فرحات، ٢٠٠٨).



- التوافق مع متطلبات الجودة والاعتماد الوطنية، فعلى سبيل المثال، أصدرت هيئة التقويم في المملكة العربية السعودية معايير محدثة لاعتماد برامج الدراسات العليا (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠٢٢) تشمل اشتراطات حول هيكل البرنامج وتوصيف المقررات وآليات التعليم والتقييم وتحقيق مخرجات التعلم. مثل هذه المعايير الوطنية توفر مرجعية تضمن حدًا أدنى من الجودة لجميع البرامج، وتساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير، فعلى سبيل المثال، تُلزم الهيئة المؤسسات التعليمية بتوصيف واضح للمخرجات ضمن تصنيفات معرفية ومهارية وقيمية محددة سلفًا (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠٢١)، وبناءً عليه يجب على القائمين على برامج الماجستير التأكد من تضمين هذه الجوانب في مخرجات البرنامج ومقرراته، علاوة على ذلك، تؤكد معايير (NCAAA) على أهمية عمليات التقويم الذاتي والتحسين المستمر للبرنامج.
- مواكبة التطورات الحديثة في التخصص وفق الأطر الدولية، وفي هذا الصدد أكدت لجنة اعتماد برامج الماجستير في جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في آخر مراجعة لمعاييرها على ضرورة أن تتسم البرامج بالابتكار واستشراف المستقبل، وتشجّع على أخذ زمام المبادرة في تطوير المجال المهني، ومن الملاحظ أن معايير الاعتماد الأمريكية الحديثة -مثلًا- لم تعد تكفي بتقييم الوضع الحالي للبرنامج، بل تنظر أيضًا في خطط التطوير وآليات الرصد التي يعتمدها البرنامج لمواكبة النمو المستقبلي في التخصص (American Library Association, 2023)، وبالمثل، أصدرت إفلا (IFLA) في (٢٠٢٢م) إرشادات عالمية لتعليم علم المكتبات والمعلومات، شددت فيها على مبادئ مثل الشمولية والتنوع وإمكانية نقل المهارات دوليًا، هذه الإرشادات بمنزلة إطار مرجعي يُستأنس به عند تحديث البرامج لضمان اتساقها مع المعايير الدولية من جهة، وتكييفها مع السياق المحلي من جهة أخرى (Chu et al, 2022)، فعلى سبيل المثال، تدعو إفلا (IFLA) إلى مراجعة دورية للبرامج تتضمن مشاركة أصحاب المصلحة ... إلخ؛ ونتيجة لهذا الانفتاح على المعايير الدولية، نلاحظ سعي بعض البرامج إلى الحصول على اعتمادات دولية إضافية؛ فبرنامج الماجستير في علم المعلومات بجامعة كلية لندن (UCL)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، حصل على اعتماد مزدوج: من سليب (CILIP) البريطانية، ومن جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) الولايات المتحدة، وهو ما يبين حرص البرنامج على تلبية متطلبات الجودة العالمية إلى جانب المتطلبات الوطنية، ومن ناحية طرائق التعليم والتقييم (UCL, 2025).



## ٨/١. أمثلة دولية بارزة وتحولات في برامج علم المعلومات

نشير في الفقرات التالية إلى أمثلة بارزة من جامعات رائدة في الولايات المتحدة وأوروبا حرصت على تطوير برامجها للدراسات العليا، وخاصة الماجستير مراعاة للركائز التي سبقت الإشارة إليها، واستجابة للمتغيرات:

- برنامج ماجستير إدارة المعلومات (MSIM) في جامعة واشنطن (University of Washington): شهد هذا البرنامج في كلية المعلومات بجامعة واشنطن تحديثات جوهرية في هيكله مؤخرًا لتلبية تطلعات الطلاب واحتياجات أصحاب العمل، ومن أبرز هذه التحديثات إدراج خيارات مرنة للمدة الدراسية، حيث يمكن للطلاب إنهاء الدرجة في سنة واحدة مكثفة أو في سنتين بحسب خلفياتهم وأهدافهم، وقد هدف هذا التعديل إلى زيادة القدرة الاستيعابية للبرنامج وتخريج عدد كبير من المهنيين القادرين على شغل وظائف في مجالات سريعة النمو مثل تحليلات الأعمال (BI) وعلوم البيانات، وذلك استجابة لارتفاع الطلب على هذه المهارات في سوق التقنية، كذلك أعيد تصميم المنهاج الدراسي في المسار المخصص للمهنيين (Mid-Career)؛ ليُنجز في أربعة فصول دراسية متتالية، مع الحفاظ على معايير الجودة نفسها والتعلم العملي التي يتميز بها البرنامج (University of Washington Information School, 2018).

- برنامج ماجستير العلوم في المعلومات (MSI) في جامعة ميشيغان (University of Michigan – Ann Arbor): يُعد برنامج الماجستير في مدرسة المعلومات بجامعة ميشيغان مثالًا بارزًا آخر على التطوير المستمر لمناهج علم المعلومات، يوفر البرنامج أساسًا معرفيًا متينًا في علوم المعلومات، لكنه يتميز أيضًا بتنوع التخصصات الفرعية التي يطرحها؛ مما يسمح للطلبة بتكثيف تجربتهم التعليمية وفق ميولهم المهنية. ويمكن للطالب في جامعة ميشيغان أن يتخصص في مجالات حديثة ومتنوعة ضمن علم المعلومات، مثل: تصميم تجربة المستخدم، أو تحليلات البيانات الضخمة، أو إدارة المحفوظات الرقمية، أو المعلوماتية الصحية. ويجمع البرنامج بين التركيز التقني والاهتمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية؛ فهو يُعدّ الخريجين ليصبحوا محليي بيانات اجتماعيين ذوي وعي مجتمعي، أو أمناء أرشيف رقمي ذوي تفكير مستقبلي، أو مصممي تجربة مستخدم يتحلون بحسّ عالٍ بالعدالة والشمول. ومن أجل تحقيق ذلك، تأخذ المناهج طابعًا تكامليًا: فالمقررات التقنية المتقدمة (مثل تعلم الآلة التطبيقي أو التنقيب عن البيانات) تُدرّس جنبًا إلى جنب مع مقررات في الأخلاقيات وسياسات المعلومات. ويُطلب من جميع الطلبة الالتحاق بـ "مساق إتقان"



(Mastery Course) أو كتابة أطروحة بحثية، لضمان التعمق البحثي أو التطبيقي في أحد المواضيع المحورية (University of Michigan School of Information 2025).

• برنامج ماجستير الآداب في دراسات المكتبات والمعلومات (MA LIS) في جامعة كلية لندن (University College London): يجمع هذا البرنامج العريق بين الإرث الأكاديمي العميق والتجديد المستمر في المحتوى والأساليب، فمن جهة، يفخر البرنامج بكونه امتدادًا لتقاليد تعليم المكتبات في لندن منذ أكثر من مئة عام، ومن جهة أخرى يوازن بين المبادئ المكتبية التقليدية والمقاربات المبتكرة لإعداد خريجين قادرين على فهم بيئة المعلومات المتجددة، ففي المنهج الدراسي، ما زال الطلبة يدرسون أساسيات مثل تنظيم المعلومات وفهرستها إلى جانب موضوعات معاصرة مثل إدارة المحتوى الرقمي وتقنيات الإنترنت لحفظ المعلومات، وبذلك يكتسبون منظورًا تاريخيًا ونظريًا راسخًا عن دور المكتبات، متزامنًا مع إلمام عملي بأحدث التقنيات الرقمية المطبقة في إدارة المعلومات. ويهدف البرنامج إلى أن يكون واسع الأفق (broad-based) بحيث يستطيع الخريجون العمل في طيف متنوع من مؤسسات المعلومات؛ لذا تركز المهارات المكتسبة على القابلية للتطبيق في قطاعات مختلفة (مكتبات جامعية، ومكتبات عامة، ومراكز معلومات خاصة، وأرشيفات، إلخ. أما على صعيد الاعتماد والجودة، فحصل البرنامج على اعتراف دولي مهم بكونه معتمدًا من جهتين مهنتين مرموقتين، هما: (CILIP) البريطانية و(ALA) الأمريكية، هذا الإنجاز يدل على أن البرنامج لا يلتزم فقط بالمعايير البريطانية في التعليم المكتبي، بل أيضًا يفي بمتطلبات الاعتماد الأمريكي على الرغم من اختلاف البيئتين، ومن ناحية طرائق التعليم والتقييم؛ إذ يعتمد على مزيج من المحاضرات النظرية والتمارين العملية والنقاشات، ويتوج ذلك بمهام تقييم متنوعة تشمل كتابة مقالات أكاديمية وإعداد تقارير تطبيقية وتصميم مشاريع رقمية.

**وخلاصة ذلك:** إن تطوير برامج الدراسات العليا في علم المعلومات ضرورة تملئها تحولات عصر المعرفة ومتطلبات الاعتماد والجودة، وعلى الرغم من التحديات المتمثلة في ملاحقة التطور التقني والوفاء بالمعايير المتنوعة، تُبين التجارب الدولية الناجحة أن تبني منهجية شاملة للتطوير تركز على معطيات سوق العمل ومعايير الجودة الوطنية والرؤى الدولية المستقبلية- كفيلٍ بإنتاج برامج مرنة ومروقة، فمثل هذه البرامج قادرة على تخريج أخصائيي معلومات يمتلكون مزيجًا من المعرفة النظرية العميقة والمهارة التقنية الحديثة والفهم



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

لدور المعلومات في التنمية المجتمعية، ومن ثمّ فهي تسهم في سد الفجوة بين التعليم العالي واقتصاد المعرفة بتزويد الأسواق بخبرات وطنية قادرة على قيادة مبادرات التحول الرقمي وإدارة المعرفة في القطاعات المختلفة. لقد غدا تطوير برامج الماجستير في علم المعلومات استثماراً استراتيجياً في مستقبل البنية المعلوماتية للمجتمع، ومركزاً لضمان قدرة المؤسسات على إدارة موارد المعلومات والثقافة بكفاءة في عالم رقمي متسارع الخطى، وذلك ما تطمح إليه هذه الدراسة في عرضها للأسس وأفضل الممارسات في تطوير برامج الدراسات العليا في علم المعلومات؛ لتكون منطلقاً لمبادرات تطويرية محلية وإقليمية مبنية على الأدلة والمعايير الدولية.

### ٩/١. تقويم برامج الدراسات العليا بوصفها نقطة انطلاق للتطوير والتحديث

من منطلق أهمية التقييم والتطوير لبرامج الدراسات العليا، الذي ينطلق من ضرورة بقاء برامج الدراسات العليا حيوية ومتجددة وبما يظهر مدى تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها ومتماشية في محتوى ما يقدم فيها مع التطورات المتسارعة، فقد حظيت كثير من البرامج بجهود بحثية تهدف الوقوف على واقعها وتقييمها وتطويرها، وفيما يلي عرض لأهم الجهود التي تبناها باحثون متنوعون لتقييم تلك البرامج العمل على تطويرها.

وقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي، باكورة تلك الدراسات التقييمية، حيث قام المطوع (١٩٩٤) بدراسة لتقويم ماجستير علوم البيئة بجامعة الإمارات، وفي عام (١٩٩٧) قام الخطيب بدراسة لتقويم فعالية ماجستير الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية، ثم قام الصوفي والفياض في عام (١٩٩٨) بدراسة لتقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وفي العام الذي يليه قام جاسم (١٩٩٩) بدراسة لتقييم ماجستير التربية في مناهج وطرق التدريس بجامعة الكويت.

ومع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توالى نشر الدراسات التقييمية عن برامج الماجستير أو الدراسات العليا بعامة، حيث قام البستان (٢٠٠٠) بتقييم برامج الدراسات العليا في جامعة الكويت، وقام عابدين (٢٠٠٣) بدراسة تقييمية لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس بفلسطين، وكذلك دراسة الحولي وأبو دقة (٢٠٠٤) بدراسة تقييمية لبرامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في غزة من وجهة نظر الخريجين. وقدم (السعدي ٢٠٠٦) رسالة دكتوراه عن واقع برامج الدراسات العليا ومشكلاتها بجامعة السلطان قابوس والتوقعات المستقبلية، وفي السياق نفسه قام كل من السالمي والصارمي والمخلافي (٢٠٠٦) بدراسة تقييمية لبرامج الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس، ودراسة مظلوم وخلف (٢٠٠٧) لتقييم برامج



الدراسات العليا في جامعة القادسية، ودراسة زوين وأبو هاشم (٢٠٠٨) لتقييم برامج الدراسات العليا في جامعة الكوفة، وفي عام (٢٠٠٩)، نشرت دراستان الأولى دراسة الشرعي (٢٠٠٩) لبرنامج كلية التربية في جامعة السلطان قابوس، ثم دراسة العياصرة (٢٠٠٩) ودراسة العياصرة، وغسان والحلو (٢٠٠٩)، لتقييم برنامج الماجستير في التربية الإسلامية في جامعة السلطان قابوس، ثم بجامعة النجاح. أما عام (٢٠١٠) فقد شهد نشر دراستين كذلك، نشر الأولى أبو أرشيد والبدارنة، برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية، ونشر الثانية سويدان (٢٠٠٩) عن برنامج الدبلوم العام في التربية بجامعة القاهرة في ضوء معايير الجودة والاعتماد وفي دراسة مماثلة لسويدان (٢٠١٠)، وفي عام (٢٠١١) قام الحجلي بدراسة تقويم ماجستير التربية الفنية بجامعة أم القرى في ضوء معايير الجودة، ثم تأتي دراسة الحربي (٢٠١١) لواقع برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا واعضاء هيئة التدريس، ودراسة عيسى وابو المعاطي (٢٠١٢) لبرنامج الماجستير بكلية التربية بجامعة الطائف، وكذلك دراسة القرني (٢٠١٢) لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، ودراسة عبد المجيد والربعي وعبد الرحمن (٢٠١٢) لبرامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة القصيم، ودراسة متولي (٢٠١٢) لبرامج الدراسات العليا التربوية في جامعة القاهرة .

ومع منتصف العقد الأول، وبدءًا من عام (٢٠١٥) حتى نهاية العقد قدمت العديد من الدراسات التقييمية بمعدل دراسة كل سنة، ففي عام (٢٠١٥) قدم المانع والصقري دراسة لتقييم ماجستير القيادة التربوية بجامعة الباحة، وفي عام (٢٠١٦) نشر أبو هاشم دراسة تقييمية لبرنامج ماجستير علم النفس بجامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة وعلى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، وفي عام (٢٠١٧) نشرت دراسة شروف وبيان وخضور عن تقويم جودة ماجستير المناهج وطرائق التدريس بجامعة البعث من وجهة نظر الطلبة، وفي عام (٢٠١٩)، نشر عون والصعب والقحطاني دراسة لتقويم برامج الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود في ضوء رؤية (٢٠٣٠).

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، توالى نشر العديد من الدراسات التقييمية، حيث نشرت دراستان في عام (٢٠٢٠)، الأولى الشهراني، محمد (٢٠٢٠) والشهراني، نورة (٢٠٢٠) لتقويم ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد، والأخرى المطرفي والأحمدي عن تقويم برنامج ماجستير مناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة طيبة في ضوء معايير (CAEP)، وفي عام (٢٠٢٢) نشرت



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

الوزان دراسة لتقويم برنامج ماجستير تقنيات التعليم بجامعة القصيم من وجهة نظر الخريجين، وتعد دراسة **الحاوري** أحدث الدراسات في هذا المجال؛ إذ قدم دراسة تقييمية مع تصوّر مقترح لتطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية - جامعة صنعاء، في ضوء التجارب المعاصرة للدراسات البيئية.

من العرض السابق يتضح أن مجال البرامج التربوية وخاصة في كليات التربية كان لها نصيب كبير في هذا التوجه، وأن مجال علم المعلومات والمكتبات كان أقلها، أن تقييم برامج الدراسات العليا غالباً يتم تقييمها من منظورين: الأول: وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، والثاني: التقييم وفق تصورات الطلاب وأصحاب المصلحة. ولقد كان المنظور السائد هو وجهة نظر الطلاب والخريجين/ ثم أعضاء هيئة التدريس، أما من حيث المعايير والمواءمة فلوحظ أن كثيراً من الدراسات ركزت على معايير الاعتماد والجودة ومع أطر وطنية. أما من حيث اتساع التخصصات: التي خضعت برامجها للتقييم، فبالرغم من غلبة مجال التربية، ومجالاتها مثل: المناهج، والإدارة التربوية، والتربية الفنية، فهناك اهتمام بمجالات أخرى مثل علوم البيئة، أما من حيث التطور الزمني لتلك الدراسات فقد بدأ أن التسعينات من القرن العشرين الماضي بدأت في شرارة هذا الاهتمام، لكن استمر الاهتمام بها التوجه نحو التقييم لنصل إلى الأيام الحالية في (٢٠٢٥) وما قبلها بدءاً من (٢٠٢٠) بدراسات مشابهة، ولقد لوحظ أن ربط الدراسات التقييمية بأطر وطنية حديثة بات محل اهتمام، كما هو الحال مع التقييم في ضوء (رؤية ٢٠٣٠) للمملكة العربية السعودية.

أما من حيث تخصص علم المعلومات أو المعلومات والمكتبات، فقد بدأ وبشكل لا يدع مجالاً للشك أن برامج الدراسات العليا في هذا التخصص كانت من أقل البرامج التي حظيت بهذا النصيب من التقييم، وهو ما يضفي أهمية على الدراسة الحالية، حيث ستقدم في ثناياها نتائج تقييمين مرحليين، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

### ١٠/١. تقويم برامج للماجستير في مجال المعلومات - نماذج مختارة

ومن منطلق أهمية التقييم، رأينا أن نفرّد الفقرات التالية لعرض ما أمكن الوصول إليه من دراسات نعدّها تقييمية حول برامج الماجستير في مجال التخصص

قام (Msuya, J, 2005) بدراسة تهدف إلى استطلاع آراء الجهات المعنية حول برنامج ماجستير الآداب في دراسات المعلومات بجامعة دار السلام، تنزانيا، استطلعت آراء الطلاب السابقين في البرنامج، وجهات عملهم، وأعضاء هيئة التدريس، عبر استبانات ومقابلات، وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية



إلى حدٍ كبير بين ما يُدرّس في البرنامج وأداء الطلاب السابقين في أثناء عملهم، أما في ما يتعلق بالمنهج الدراسي فقد أظهرت النتائج التالي: أنه ينبغي تقسيم بعض المقررات الدراسية، ودمج بعضها الآخر، واستحداث مقررات جديدة لمواكبة التغيرات في مهنة المكتبات والمعلومات، وشملت التوصيات الأخرى: وضع برنامج بكالوريوس في علوم المكتبات والمعلومات، وبرنامج تعليم مستمر يتضمن دورات قصيرة للمتخصصين في أثناء الخدمة.

وهدفت دراسة معروف وزملاؤه (Marouf, L., & ur Rehman, 2007) إلى تقييم برنامج الماجستير في علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الكويت، بالإضافة إلى تطويره، استناداً إلى رؤى أصحاب العمل، والمهنيين، والأكاديميين، والطلاب ووجهات نظرهم، وأجريت ثلاث مقابلات جماعية مركزية ( Focusing group interviews) مع (٣٢) مشاركاً في ربيع عام (٢٠٠٦)، وحدد المشاركون أربع مجالات للكفاءة: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأعمال التجارية، ومهارات علوم المكتبات والمعلومات، والصفات الاجتماعية والشخصية) التي يحتاج خريجو ماجستير علوم المكتبات والمعلومات إلى إتقانها؛ كي يتمكنوا من العمل في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون عدداً من الاستراتيجيات التي يمكن أن تعزز فرص العمل لخريجي ماجستير علوم المكتبات والمعلومات في قطاع الشركات، وحددوا أوجه القصور التي أعاققت الفرص المهنية بين خريجي برنامج الماجستير، التي عُدت كفاءات تكنولوجيا المعلومات الأكثر قصوراً، اقترح المشاركون عدداً من استراتيجيات التغيير في برنامج الماجستير، التي تضمنت تصميم مسارات مختلفة في برنامج الماجستير، وتغيير اسم البرنامج والقسم، وخلق فرص تدريب عملي لخريجي ماجستير علوم المكتبات والمعلومات في الشركات.

وفي عام (٢٠١١) قام كل من (Kemoni, H., Maseh, E., & Mzera, N. 2011) بدراسة تهدف إلى تقييم الطلاب لبرنامج ماجستير الفلسفة (Mphil) وماجستير العلوم (MSc) في إدارة السجلات والمحفوظات (RAM) في علوم المعلومات، واقتراح توصيات لتحسين محتوى المقررات الدراسية وهيكلها بما يلبي احتياجات التعليم وسوق العمل في كينيا، وتمثلت الأهداف المحددة للدراسة في: تحديد وضع الطلاب وخصائصهم، وتكوين انطباعاتهم حول مدى ملاءمة المناهج الدراسية لاحتياجات السوق، والتأكد من كفاية الموارد المتاحة لهم، ومعرفة موضوعات وعناوين أطروحات أبحاثهم، وتحديد التحديات التي يواجهونها في أثناء دراستهم، وتقديم توصيات لتحسين محتوى المنهج الدراسي وطريقة تقديمه وتلبية احتياجات السوق،



وتكون مجتمع الدراسة من (٢١) طالبًا مسجلين في برنامجي ماجستير الفلسفة (Mphil)، وماجستير العلوم (MSc) في إدارة السجلات والمحفوظات (RAM) من العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩-٢٠١٠)، واستُخدمت العينة الهادفة لاختيار جميع الحالات للدراسة، وجمعت البيانات باستخدام جداول المقابلات المفتوحة، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود نقاط قوة ونقاط ضعف في البرنامج، حيث احتاجت بعض المقررات الدراسية إلى مراجعة لتلبية متطلبات السوق، وكانت الموارد المُقدمة للطلاب غير كافية، وفي عام (٢٠١١)، واستغرق بعض المحاضرين فترات طويلة لقراءة أعمال الطلاب وإعادتها، ولم يقدموا الدعم الإشرافي اللازم، وكان المحاضرون مُثقلين بالعمل، وفي بعض الأحيان تغيّبوا عن المحاضرات نظرًا لوجود عدد كبير من الطلاب بحاجة إلى الإشراف عليهم، بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة المقررات الدراسية، وخاصة تلك التي تتطلب توجيهًا عمليًا وإدخال مقررات جديدة، والحصول على المزيد من المواد التعليمية، بما في ذلك الكتب والمجلات وأجهزة الحاسوب، وتحسين الاتصال بالإنترنت، والالتزام الصارم بسياسة الجامعة بشأن الإشراف على رسائل الدراسات العليا التي تنص على ألا يتجاوز عدد المرشحين لكل مشرف ستة إلى سبعة مرشحين في كل فصل دراسي.

وفي السياق نفسه أجريت دراسة في كندا (Cherry, & Others, 2011) واستمرت لمدة أربع سنوات لطلاب الماجستير المسجلين في برنامج الماجستير بجامعة تورنتو بكندا، ووُزعت الاستبانة على الطلاب المسجلين في برنامج ماجستير دراسات المعلومات بجامعة تورنتو ثماني مرات: على الطلاب الجدد في الفصل الدراسي في الخريف لمدة أربع سنوات، وعلى جميع الطلاب في الفصل الدراسي في الربيع من السنوات نفسها، وأظهرت النتائج التي جُمعت من حوالي ألف استبانة إلى أن الطلبة يغلب عليهم الحماس لمهن المعلومات ومتفائلين بفرص العمل في بداية البرنامج، لكن مع تقدمهم في البرنامج، يشعر كثير منهم بعدم الرضا عن الجوانب المهنية للبرنامج، وبينت النتائج رغبة الطلبة في دورات تُعدهم لأول وظيفة مهنية لهم، ورجبتهم (أيضًا) في فرص تدريبية لاكتساب الخبرة؛ وذلك بسبب اعتقادهم أنها ستزيد من فرصهم في التوظيف، وأظهرت النتائج الخاصة بالفترة الممتدة إلى أربع سنوات تقلبات أو تباين في ردود الطلبة على مر السنين، وهو ما يشير إلى أهمية فحص البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات الطولية.

وقدم كل من (Sehar, K., & Malik, A. 2021) دراسةً تهدف إلى استكشاف آراء الطلاب حول أسباب التحاقهم ببرنامج ماجستير إدارة المعلومات، وسعى إلى استطلاع آرائهم عن جودة الجوانب الأكاديمية



والمهنية للبرنامج، كان البحث كمياً معتمداً على تصميم الاستبانة، وتألف مجتمع الدراسة من طلاب ماجستير إدارة المعلومات في دورتين متتاليتين (٢٠١٨-٢٠٢٠، و٢٠١٩-٢٠٢١) في معهد إدارة المعلومات بجامعة البنجاب، ووزعت الاستبانة على (١١٣) طالباً في شهري يوليو وأغسطس (٢٠٢٠)، وكانت الاستجابة (١٠٥) ردود مُكتملة، وكشفت النتائج أن معظم الطلاب قد التحقوا بهذا البرنامج، معتبرين إياه خياراً مهنيًا مثمراً للاهتمام، وأنهم راضون جداً عن الجودة الأكاديمية والمهنية للبرنامج، وأظهرت النتائج أيضاً أن أهداف الطلاب المستقبلية كانت إيجابية، وهي البحث عن عمل في المجال نفسه بعد التخرج، وأوصى الطلاب بإضافة المزيد من التدريب العملي والدورات التكنولوجية إلى المنهج الدراسي لإعدادهم جيداً لسوق المعلومات المستقبلي.

أما أحدث دراسة في عام (٢٠٢٥) فقد أجريت في سلطنة عمان (Saleem, N. B. E. B, 2025) وهدفت إلى استكشاف أثر تعليم تخصص علم المعلومات على التنمية البشرية للطلاب والموظفين العمانيين في قسم دراسات المعلومات، واعتمدت الدراسة نهجاً متعدد الأساليب، وتألف مجتمع الدراسة من (١٧٣) طالباً وطالبة من ثلاثة برامج في قسم دراسات المعلومات، وقد أظهرت الدراسة أن للقسم دوراً مهماً في تعزيز مهارات البحث والتفكير النقدي والمعرفة الرقمية لدى الطلاب، وهي مهارات أساسية لنموهم الشخصي والمهني، وتدعم هذه الدراسة أهمية التخصص في تنمية المهارات التي يحتاج إليها الطلبة في تنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية.

يتضح من العرض السابق أن الدراسات في مجال هذ التخصص قليلة على النقيض من مجال التربية مثلاً، وعلى النحو الذي عرضناه في الفقرة الأولى، ومن الواضح أن الدراسات التي قامت على تقييم برامج في مجال علم المعلومات، لم تخرج عن منهجيات الدراسات السابقة في تقييم البرامج، بل انطلقت في تقييمها إما من وجهة نظر الطلاب أو أصحاب المصلحة أو من حيث معايير الجودة والاعتماد.

### المراجع العربية

١. أبو أرشيد، عبد الرحمن محمد توفيق، ومهدي محمد توفيق البدارنة. (٢٠١٠). فاعلية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر الطلبة. مجلة اتحاد الجامعات العربية. (٥٥): ٢٣١-٢٦٧. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/71912>
٢. أبو أرشيد، فاطمة عبد، وخلف محمد البدارنة. (٢٠١٠). تقييم برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر خريجها. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ٤(٣): ١٥٧-١٩٠.



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

٣. أبو هاشم، السيد محمد (٢٠١٦). تقييم برنامج الماجستير علم النفس بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة على ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي. ٩ (٢٤): ٢٠١-٢١٩
٤. الإطار الوطني للمؤهلات - المملكة العربية السعودية. تعريف بالإطار وهيكل المستويات. <https://url-shortener.me/5C71>
٥. الإطار الوطني للمؤهلات ٢٠٢٣، الرابط: [NATIONAL-QUALIFICATIONS-FRAMEWORK-FOR-THE-KSA-NQF-KSA.pdf](https://www.nqf.gov.sa/NATIONAL-QUALIFICATIONS-FRAMEWORK-FOR-THE-KSA-NQF-KSA.pdf)
٦. البستان، أحمد. عبدالحسين. (٢٠٠٠). واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (دراسة استطلاعية). المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ١٨ (٧٠): ٤٠-٨١. <https://doi.org/10.34120/ajh.v18i70.1769>
٧. جاسم، صالح عبد الله. (١٩٩٩). تقييم برنامج ماجستير التربية في المناهج وطرق التدريس: بكلية التربية - جامعة الكويت. مجلة كلية التربية. ١٠ (١): ١٤٨ - ١٨٧. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/44300>
٨. جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. (٢٠٢٠/١٤٤١). الإطار الوطني للمؤهلات (NQF-SA). [https://www.iau.edu.sa/sites/default/files/resources/ltr\\_lwtny\\_lmwhlt2020.pdf](https://www.iau.edu.sa/sites/default/files/resources/ltr_lwtny_lmwhlt2020.pdf)
٩. جامعة الملك خالد - عمادة التطوير والجودة. (٢٠٢٣/١٤٤٤). الإطار الوطني للمؤهلات (NQF-SA): نشرة تعريفية. <https://url-shortener.me/5C6N>
١٠. جامعة الملك سعود. (٢٠٢٤). خطة الجامعة الاستراتيجية في البحث والابتكار والدراسات العليا. عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود. <https://graduatestudies.ksu.edu.sa>
١١. جامعة الملك سعود. الخطة الاستراتيجية (ksu2030): <https://url-shortener.me/5FDK>
١٢. جامعة الملك سعود، عمادة الدراسات العليا (٢٠٢٥)، <https://graduatestudies.ksu.edu.sa/ar>
١٣. جامعة الملك فيصل - عمادة الجودة. (د.ت). صفحة الإطار الوطني للمؤهلات (NQF). <https://www.kfu.edu.sa/ar/Deans/QA/Pages/NQF.aspx>
١٤. الحاوري، عبد الغني أحمد علي. (٢٠٢٥). تطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة صنعاء على ضوء التجارب المعاصرة للدراسات البيئية: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية. ٢٥ (١): ١١٩ - ١٥٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1583039>
١٥. الحجيلي، عبد العزيز بن علي بن فهد. (٢٠١١). تقييم برنامج الماجستير بقسم التربية الفنية بكلية التربية بجامعة أم القرى في ضوء معايير الجودة. مجلة بحوث في التربية الفنية والفنون. ٣٤ (٣): ٣٢١ - ٣٨٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/779066>
١٦. الحربي، لافي بن جليل. (٢٠١١). واقع برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. ٣٠ (٣): ٢٠٤-٢٤٥.
١٧. حمدي، حسنى إبراهيم. (١٩٩٩). برنامج ماجستير إدارة الأعمال: حوار مع عمادة كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. المجلة العربية للعلوم الإدارية. ٦ (١): ٩-١٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/134074>
١٨. الحولي، عليان عبد الله، وسناء إبراهيم أبو دقة. (٢٠٠٤). تقييم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية. ١٢ (٢): ١٧٣-٢١٤. <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/1135>



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

١٩. الخطيب، رداح المهدي. (١٩٩٧). تقويم مدى فعالية برنامج الماجستير في تخصص الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية. المؤتمر التربوي الأول - اتجاهات التربية وتحديات المستقبل. ٦ (٦) مسقط: كلية التربية - جامعة السلطان قابوس، ٦٥ - ١٠٣. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/33606>
٢٠. زوين، ناظم جبار، والسيد محمد أبو هاشم. (٢٠٠٨). تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة الكوفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة. ١ (٣): ٢٨٥-٣٣٤.
٢١. السالمي، ناصر بن سعيد، وعبد الله بن محمد الصارمي، ومحمد سيف المخلافي. (٢٠٠٦). دراسة تقييمية لبرامج الدراسات العليا في جامعة السلطان قابوس. مجلة الدراسات التربوية والنفسية-جامعة السلطان قابوس. ١ (١): ١٠٧-١٣٥.
٢٢. السعدي، حمدة بنت حمد بن هلال، وديراني، محمد عيد حسن. (٢٠٠٦). واقع برامج الدراسات العليا ومشكلاتها في جامعة السلطان قابوس والتوقعات المستقبلية لهذه البرامج (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/550252>
٢٣. سويدان، أمل أنور. (٢٠٠٩). تقويم برنامج الدبلوم العام في التربية بجامعة القاهرة في ضوء معايير الجودة والاعتماد. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣٣ (٤)، ١٣-٧٨.
٢٤. سويدان، أمل عبد الفتاح أحمد. (٢٠١٠). دراسة تقييمية لبرنامج الدبلوم العامة في التربية شعبة الكمبيوتر التعليمي بمعهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة في ضوء معايير الجودة والاعتماد. العلوم التربوية. ١٨ (٣): ٤٨-١٠٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/58656>
٢٥. الشراعي، أنور بن محمد. (٢٠٠٩). تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر الخريجين. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس. ٣ (٢): ١١١-١٤٠.
٢٦. شروف، إيمان سلطان، ومحمد سعد الدين بيان، ويوسف محمد خضور. (٢٠١٧). تقويم جودة برنامج ماجستير المناهج وطرائق التدريس في كلية التربية بجامعة البعث من وجهة نظر طلبته. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية. ٣٩ (٧٤): ١١-٤٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/901133>
٢٧. الشهراني، محمد بن ظافر. (٢٠٢٠). تقويم برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط. ٣٦ (٢): ١-٤٢. DOI: 10.21608/mfes.2020.81434
٢٨. الشهراني، نورة محمد عوض. (٢٠٢٠). تقويم برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير مقترحة. مجلة كلية التربية. ٣٦ (١١): ٢٥٤-٢٨٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1114054>
٢٩. الشبيحة، عدنان عبدالله سليمان، ومورة فهد عبدالله الرقابي. (٢٠٢٣). تطبيق مفهوم الجامعة الريادية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن مثال. المجلة العربية للإدارة. ٤٣ (١)، ٣١٣-٣٣٦. مسترجع من <https://url-shortener.me/5FHM>
٣٠. الصوفي، محمد، وابتسام الفياض، وداود الحدابي. (١٩٩٨). تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. مجلة اتحاد الجامعات العربية. ٣٣ (٣): ٦٨-٩٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/18181>



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

٣١. عابدين، محمد (٢٠٠٣). دراسة تقييمية لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). ١٧(١): ٢٢٩-٢٦٦. <https://doi.org/10.35552/0247-017-001-008>
٣٢. عبد المجيد، السيد محمد، ومحمد بن عبد العزيز الربيعي، ومحمد السيد عبد الرحمن. (٢٠١٢). تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة القصيم في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. المجلة التربوية لتعليم الكبار، جامعة أسيوط. ١٠(٤): ١-٥٢.
٣٣. عبود، ز. ه. (٢٠٢١). دور الجامعة في خدمة المجتمع. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٥(٢)، ١٤٥-١٦٢. الرابط: <https://www.ijohss.com/index.php/IJoHSS/article/view/240>
٣٤. عساف، عبد، وغسان حسين سعيد الحلو. (٢٠٠٩). واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الطلبة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية. ٢٣(٣): ٧١١-٧٤٤. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/76720>
٣٥. عون، وفاء محمد وهبو، ومنال محمد الصعب، وعبير عبد الله القحطاني. (٢٠١٩). تقويم برامج الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية. ٣٥(٧): ٣٠-٦٢. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/976559>
٣٦. العياصرة، محمد عبد الكريم. (٢٠٠٩). فاعلية برنامج ماجستير مناهج التربية الإسلامية وطرائق تدريسها في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر الخريجين. دراسات تربوية واجتماعية. ١٥(٣): ٣٧٩-٤٠٦. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/42941>
٣٧. العياصرة، وليد رفيق، وحسين إبراهيم غسان، وثراء محمود الحلو. (٢٠٠٩). تقويم برنامج الماجستير في التربية الإسلامية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر الطلبة والخريجين. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس. ٣(٢): ١-٢٨.
٣٨. عيسى، جابر محمد، وأبو المعاطي، يوسف محمد. (٢٠١٢). تقويم برنامج الماجستير بكلية التربية بجامعة الطائف في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. (٣١): ١٥-٤٦.
٣٩. فرحات، هاشم. (٢٠٠٨). الوظائف الحديثة لاختصاصي المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية في ضوء احتياجات سوق العمل بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى الإفادة منها في تدريس علوم المكتبات والمعلومات في العالم العربي. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤(٢): ٣٤ - ١١٥. مسترجع من: <https://url-shortener.me/4Zf0>
٤٠. القحطاني، نجوى (٢٠٢٤). الوظيفة الثالثة للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، ١٢٠(١٢٠): ٩٣٩ - ١٠٠٩. [https://journals.ekb.eg/article\\_352553.html](https://journals.ekb.eg/article_352553.html)
٤١. القرني، علي بن حسن. (٢٠١٢). واقع برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية وسبل تطويرها: تصور مقترح [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.
٤٢. المانع، عبد الله محمد عبد الله، وفهد عطية عياض الصقري. (٢٠١٥). تقويم أداء برنامج ماجستير القيادة التربوية في جامعة الباحة من وجهة نظر طلابه، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٤(١٢): ١٠١-١١٩. مسترجع من: <https://search.mandumah.com/Record/844033>
٤٣. متولي، علاء الدين السعيد. (٢٠١٢). تقويم برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة. (٨٠): ٣-٨٤.



تطوير برامج الدراسات العليا في مجال علم المعلومات برنامج الماجستير في... مج (٨) ع (٢) ص (٢٧-٦٣)

٤٤. مجلس ضمان جودة التعليم والاعتماد. (٢٠٢٢). إطار المؤهلات العربي المشترك (AQR). الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرابط:
٤٥. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي: <https://www.etc.gov.sa/institutions/centers/ncaa>
٤٦. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الرابط: <https://www.etc.gov.sa/institutions/centers/ncaa>
٤٧. مركون، هبة (٢٠٢١). دور الجامعة في خدمة المجتمع في ظل الاتجاهات العالمية الحديثة. مجلة جامعة الوادي للبحوث الإنسانية والاجتماعية. ٦(١): ٤٥-٦٨. الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/143171>
٤٨. المطرفي، رشدان بن حميد مسعود، وسوسن ناصر الأحمد. (٢٠٢٠). تقويم برنامج ماجستير مناهج وطرق تدريس العلوم بجامعة طيبة في ضوء معايير "CAEP". مجلة العلوم التربوية والنفسية. ٤(١٢): ١-٢٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1046908>
٤٩. المطوع، محمد عبد الله إبراهيم. (١٩٩٤). تقويم برنامج ماجستير علوم البيئة بجامعة الإمارات العربية المتحدة. وقائع الاجتماع الثاني لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا بجامعة دول الخليج العربية، المنامة: مكتب التربية العربي لدول الخليج وجامعة البحرين: ١٣٠ - ١٤٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/34941>
٥٠. مظلوم، حسين جدوع، وكريم بلاسم خلف. (٢٠٠٧). تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة القادسية من وجهة نظر الطلبة. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. ٦(٣، ٤): ٢٨٣-٣٠٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/327823>
٥١. هيئة البحث والتطوير والابتكار (RDIA): <https://saudiminds.rdia.gov.sa/account/national-priorities>
٥٢. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (د.ت.). البرنامج الوطني للبحث والتطوير والابتكار في الأمن السيبراني. <https://nca.gov.sa/ar/innovation-and-investment/rdi>
٥٣. هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٢) - معايير اعتماد برامج الدراسات العليا المحدثّة. <https://url-shortener.me/5C77>
٥٤. هيئة تقويم التعليم والتدريب (EETEC) <https://etc.gov.sa/ar/home>
٥٥. هيئة تقويم التعليم والتدريب. <https://etc.gov.sa>
٥٦. هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار (RDI). (د.ت.). الصفحة الرسمية للهيئة. <https://www.rdia.gov.sa>
٥٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٣). الإطار الوطني للمؤهلات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وزارة التربية والتعليم الإماراتية.
٥٨. وزارة التعليم. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار (RDI). مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. <https://rdi.gov.sa>
٥٩. الوزان، مشاعل بنت عبد العزيز. (٢٠٢٢). تقويم برنامج ماجستير تقنيات التعليم بجامعة القصيم من وجهة نظر الخريجين. المجلة العربية للتربية النوعية. (٢٢): ٢٠٣-٢٣٨. DOI: 10.21608/eajason.2022.242304



## المراجع الأجنبية

1. Alghamdi, S. (2023). Developing postgraduate education in Saudi Arabia: Trends, challenges, and future directions. *Arab Journal of Higher Education*, 5(2), 45–62.
- a. Altbach, P. G., & Salmi, J. (Eds.). (2011). *The road to academic excellence: The making of world-class research universities*. World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2357>
2. American Library Association (2023). Proposed Revision of the Standards for Accreditation of Master's Programs in Library and Information Studies. <https://url-shortener.me/5FFP>
3. American Library Association (2025) <https://www.ala.org/educationcareers/accreditedprograms/directory>
4. American Library Association (ALA). (n.d.). Accredited library and information studies master's programs from 1925 through present (Historical list). <https://url-shortener.me/5FFE>
5. American Library Association. (2025). Table of ALA-accredited programs since 1925. <https://www.ala.org/educationcareers/accreditedprograms/directory/historicallist>
6. American Library Association. ALA-accredited programs directory. <https://url-shortener.me/5FFB>
7. Bawden, D., & Robinson, L. (2012). *Introduction to information science*. London: Facet Publishing.
8. Bush, V. (1945). As we may think. *The Atlantic Monthly*, 176(1), 101–108.
9. Case, D. O., & Given, L. M. (2016). *Looking for information: A survey of research on information seeking, needs, and behavior* (4th ed.). Bingley: Emerald Group Publishing.
10. Cherry, J. M., Duff, W. M., Singh, N., & Freund, L. (2011). Student perceptions of the information professions and their master's program in information studies. *Library & Information Science Research*, 33(2), 120-131.
11. Chu, C.M., Raju, J., et al. (2022). IFLA Guidelines for Professional Library and Information Science (LIS) Education Programmes. IFLA. <https://url-shortener.me/5FFU>
12. CILIP (2025) Professional Knowledge and Skills Base (PKSB) <https://www.cilip.org.uk/page/Qualifications>
13. CILIP. (2022.). Promoting professional excellence (Accredited provision overview). <https://www.cilip.org.uk/page/StrategicReviewProfessionalExcellence>
14. CILIP. (2025). Professional Knowledge and Skills Base (PKSB). <https://www.cilip.org.uk/page/PKSB>; <https://url-shortener.me/5FEW>
15. CILIP: The Library and Information Association (2025). Accredited Qualification. <https://www.cilip.org.uk/page/Qualifications>
16. Council of Graduate Schools (CGS). (2025, April 29). Supporting fair and inclusive graduate programs. CGS Equity in Graduate Education Resource Center. <https://url-shortener.me/5FG8>
17. European Commission. (2017). *European Qualifications Framework (EQF) for Lifelong Learning*. Publications Office of the European Union. <https://europa.eu/europass/en/european-qualifications-framework>
18. European Commission/OECD. (2025). *Education at a Glance 2025: How do academic staff profiles and institutional characteristics shape tertiary education?* OECD Publishing. <https://url-shortener.me/5FGC>
19. European Higher Education Area (EHEA). (1999). *The Bologna Declaration of 19 June 1999: Joint Declaration of the European Ministers of Education*. Bologna Process. <https://www.ehea.info/page-ministerial-declarations-and-communicues>



20. Garomssa, H. (2025). The entrepreneurial university concept as a narrative of transformation (1983–2021): An inductive analysis. *Studies in Higher Education*. <https://url-shortener.me/5FGO> ; <https://url-shortener.me/4ZFG>
21. IFLA (2025) Guidelines for Professional LIS Education Programmes. <https://url-shortener.me/5FHD>
22. iSchools. (2025.). About the iSchools. <https://www.ischools.org/about> / <https://www.ala.org/>
23. Kemoni, H., Maseh, E., & Mzera, N. (2011). Student Assessment of the Master of Philosophy in Information Sciences (Records and Archives Management) Degree Programme at Moi University, Kenya. *Esarbica Journal*, 30, 35.
24. Knight, J. (2014). Internationalization of higher education: Challenges and opportunities. *International Higher Education*, (76), 2–4. <https://doi.org/10.6017/ihe.2014.76.5502>
25. KPMG Lower Gulf. (2022). The future of higher education in the knowledge economy. KPMG. <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/ae/pdf-2022/04/future-of-work-and-education.pdf>
26. MA LIS - University College London (2025). <https://url-shortener.me/4ZFA>
27. Marchionini, G. (2017). Information science roles in the emerging field of data science. *Journal of Data and Information Science*, 1(2), 1-6.
28. Marouf, L., & ur Rehman, S. (2007). New directions for information education: Perspectives of the stakeholders. *Education for Information*, 25(3-4), 195-209.
29. Montague, R.-A., & Pluzhenskaia, M. (2007). Web-Based Information Science Education (WISE): Collaboration to Explore and Expand Quality in LIS Online Education. *Journal of Education for Library and Information Science*, 48(1), 36–51. <http://www.jstor.org/stable/40324319>
30. Msuya, J. (2005). The information studies program of the University of Dar es Salaam: Perceptions of stakeholders. *Information development*, 21(3), 209-218
31. OECD. (2021). The human side of productivity: Uncovering the role of skills and diversity for firm productivity (Productivity Working Papers No. 29). <https://doi.org/10.1787/6f546267-en>
32. OECD. (2021). The role of innovation and human capital for the productivity of industries (DSTI working paper). <https://doi.org/10.1787/197c6ae9-en>
33. OECD. (2025). Resourcing higher education (Higher Education Resources Project). OECD Publishing. <https://url-shortener.me/5FG9>
34. QAA. (2025). Subject Benchmark Statement – PDF (full). <https://url-shortener.me/5FEK>
35. Ramzan, M. (2020). Information and Communication Technologies Enabled Paradigm Shift and New Practices in Libraries. *Library Philosophy & Practice*.
36. Rubin, R. E. (2016). *Foundations of library and information science* (4th ed.). Chicago, IL: ALA Neal-Schuman.
37. Saleem, N. B. E. B. (2025). Information Science Education and Its Impact on the Human Development of Omani Students and Staff in the Department of Information Studies.
38. San José State University iSchool (2024). MLIS Skills at Work: A Snapshot of Job Postings – LIS Careers Trends Report. <https://ischool.sjsu.edu/lis-career-trends-report#:~:text=%E2%80%93%20page%2010>
39. Sehar, K., & Malik, A. (2021). Students' Perception about Their Master's Program in Information Management. *Library Philosophy and Practice*.



40. Syed, R. T. (2025). Entrepreneurial university development through the lens of an emerging higher education system: Evidence from Oman. Journal of Innovation and Entrepreneurship. <https://url-shortener.me/5FGJ>
41. The Future of Higher Education in the Knowledge Economy. <https://url-shortener.me/5C75>
42. UNESCO Institute for Lifelong Learning. (2021). Global Inventory of Regional and National Qualifications Frameworks. UNESCO. <https://uil.unesco.org>
43. UNESCO. (2021). Facts and figures from the UNESCO Science Report 2021. <https://url-shortener.me/5FGE>
60. UNESCO. (2021). UNESCO Science Report 2021 (Portal & overview). <https://www.unesco.org/reports/science/2021/en>
61. UNESCO. (2022, May). Higher Education Global Data Report (working document). <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000389859>
62. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations. <https://sdgs.un.org/2030agenda>.
63. University College London (2026). Library and Information Studies MA – Prospectus. <https://url-shortener.me/5C7H>
64. University of Michigan School of Information (2025). Master of Science in Information – Program Overview.
65. University of Michigan School of Information, (2025) <https://url-shortener.me/4ZFG>
66. University of Washington Information School (2018). MSIM Program Expansion FAQ. <https://url-shortener.me/5C79>
67. University of Washington Information School, (2008). <https://url-shortener.me/5FFZ>
68. World Bank. (2018). MENA University Governance and Quality Assurance Program: Executive Summary (FY2015–2018). <https://url-shortener.me/5FEG>
69. Wu, D., Chen, X., An, J., & Chen, C. (2025). Tracing the evolution of library and information science through three anchored dimensions: Library, people, and algorithm. Information & Management, 19(3).